

المراجعة الإقليمية السادسة لمؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية 1994

في المنطقة العربية

عشر سنوات بعد اعلان القاهرة لعام 2013

التقرير الوطني

إعداد

الدكتورة حلا نوفل

بيروت، 2 آيار/مايو 2023

مقدمة

يتعرض لبنان منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر 2019، لأزمة إقتصادية ومالية متفاقمة، أضيفت إليها التداعيات الإقتصادية المزدوجة لتفشي جائحة كورونا خلال الفترة (2020-2022) والإنفجار الهائل الذي وقع في مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020. وتأتي الأزمة الإقتصادية والمالية التي يشهدها لبنان ضمن الأزمات الاقتصادية الأسوأ على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر¹، علماً أنه كان ولا يزال للأزمة الإقتصادية الأثر السلبي الأكبر (والأكثر استمراراً) على مختلف الأبعاد الصحية والاجتماعية والبيئية. فقد انخفض إجمالي الناتج المحلي الإسمي من قرابة 52 مليار دولار في 2019 إلى ما يقدر بـ 23.1 مليار دولار في 2021. وقد أدى استمرار الإنكماش الإقتصادي إلى تراجع ملحوظ في الدخل المتاح للإنفاق. وانخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 36.5 في المائة بين عامي 2019 و2021، وأعاد البنك الدولي في تموز/ يوليو 2022 تصنيف لبنان ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، نزولاً من وضع الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل. وقد فرض القطاع المصرفي بشكل غير رسمي قيوداً صارمة على حركة رأس المال وتوقف عن تقديم القروض أو اجتذاب الودائع. ويؤدي تراجع متوسط الدخل، مقترناً بمعدل تضخم من ثلاث خانات وانخفاض حاد في قيمة الليرة اللبنانية، إلى تقلص شديد في القوة الشرائية. وارتفع معدل البطالة من 11.4 في 2018-2019 إلى 29.6 في المائة في 2022². وتقلص نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 20.3 في المائة في عام 2020 وأدى انهيار العملة الوطنية إلى معدلات تضخم تجاوزت حد الـ 100 في المائة (في العام 2022، بلغ معدل التضخم السنوي 171.2 في المائة). ويعمل التضخم بمثابة ضريبة تنازلية شديدة، تؤثر على الفقراء والمحرومين بشكل غير متناسب، وكذلك الأشخاص ذوي الدخل الثابت مثل المتقاعدين. ومن المرجح أن تستمر معدلات الفقر في التفاقم، لتغطي ثلاثة أرباع السكان بحسب لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وتواجه نسبة أعلى من الأسر تحديات في الوصول إلى الغذاء والرعاية الصحية والخدمات الأساسية. ومما لا شك فيه أن انكماش نصيب الفرد من الناتج المحلي

¹ تقرير مرصد الاقتصاد اللبناني، عدد ربيع 2021 (شوهذ في 2023/4/6)

² البنك الدولي في لبنان، شوهذ في 2023/4/7 على:

<https://www.albankaldawli.org/ar/country/lebanon/overview#:~:text=%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%B1%20%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%20%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA%20%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D9%8B,%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%AA%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A3%D8%BA%D8%B3%D8%B7%D8%B3%2F%D8%A2%D8%A8%202020>

الإجمالي اللبناني بالقيمة الحقيقية وارتفاع التضخم سيؤديان إلى زيادة كبيرة في معدلات الفقر وسيؤثران على السكان من خلال قنوات مختلفة مثل فقدان فرص العمل المنتجة، وانخفاض القوة الشرائية الحقيقية، وتوقف التحويلات الدولية³. ومنذ بداية الأزمة، تفتقر اليد العاملة عالية المهارة الفرص المحتملة في الخارج، ما يشكل خسارة إجتماعية وإقتصادية دائمة للبلاد.⁴

ومع تدفق النازحين السوريين بأعداد كبيرة منذ بداية الأزمة السورية في آذار/مارس 2011، كان لبنان وما زال الأكثر عرضة إلى التأثير بتداعياتها من بين الدول المجاورة كافة. وبحسب المعطيات الرسمية، يتمركز حالياً حوالي مليوني نازح سوري في المناطق الأكثر حرماناً، ما يفرض ضغطاً على البنية التحتية وسبل العيش والخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم، في بلد يعاني أصلاً اختلالات في الخدمات المتوفرة، ويعمق الفقر ويزيد عدم المساواة والتفاوت الجغرافي. وتبين دراسات "تقويم التداعيات الإقتصادية والإجتماعية للأزمة السورية"⁵ الصعوبات التي يواجهها النازحون السوريون والمجتمعات المضيفة اللبنانية الأكثر فقراً. فقد زاد الإنفاق الاستهلاكي للأسر السورية واللبنانية على السواء، بينما انخفض الدخل إلى مستويات غير مسبوقة، ما ساهم في زيادة الفقر بحسب المقاييس النقدية. زاد إنفاق الأسر في المجتمعات المضيفة نتيجة التضخم في أسعار السلع الغذائية، وبخاصة في المناطق الطرفية في الشمال (طرابلس وضواحيها) والبقاع حيث تُسجل نسبة مرتفعة من النازحين. أما النازحون السوريون فهم يواجهون ارتفاع تكاليف المعيشة في لبنان بالقياس إلى بلدهم وسط توافر محدود جداً لفرص العمل وبأجور منخفضة للغاية، واستنزاف للمدخرات والاقتراض لشراء المواد الغذائية ودفع الإيجارات.⁶

³ البنك الدولي، لبنان في حالة كساد متعمد مع عواقب غير مسبوقة على رأسماله البشري واستقراره ورخائه. شوهد في 2023/4/25 على:

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/11/30/>

⁴ تقرير مرصد الاقتصاد اللبناني (بيروت، 1 ديسمبر/كانون الأول 2020): لبنان يعاني استنزافاً خطيراً للموارد، بما في ذلك رأس المال البشري، حيث باتت هجرة العقول تُمثل خياراً يائساً على نحو متزايد.

⁵ من ضمن هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر:

World Bank, Lebanon: **Economic and Social Assessment of the Syrian Conflict**, September 2013:

[https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/LBN-](https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/LBN-ESIA%20of%20Syrian%20Conflict-EX%20SUMMARY%20ARABIC.pdf)

[ESIA%20of%20Syrian%20Conflict-EX%20SUMMARY%20ARABIC.pdf](https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/LBN-ESIA%20of%20Syrian%20Conflict-EX%20SUMMARY%20ARABIC.pdf)

⁶The Republic of Lebanon, United Nations, **Lebanon Millennium Development Goals Report 2013-2014**, p. 25 & p.28 - 29.

ومن المعروف أنه في حالات الصراعات والأزمات، تكون الفئات السكانية المعرضة للمخاطر كالنساء الأرمال وريبات الأسر والنساء ذوات الاحتياجات الخاصة والمهاجرات، بالإضافة الى المراهقين والشباب، أكثر السكان ضعفاً وتضرراً. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يؤكد تحليل وضع الشباب المتأثرين بالأزمة السورية الذي أجري في عام 2014 في لبنان⁷، نقاط الضعف هذه. يصف التحليل بوضوح كيف تؤثر الظروف المعيشية للشباب على حياتهم وتطلعاتهم، ما قد يؤدي إلى تأثير سلبي طويل الأمد وعميق على مستقبلهم. إن البطالة ومحدودية الفرص لمواصلة تعليمهم والتعرض للاستغلال والتحرش والزواج المبكر، ليست سوى عدد قليل من المخاطر المدرجة في هذا التحليل. هذه التهديدات تسلط الضوء بوضوح على الحاجة إلى تقديم الدعم - سواء في التعليم أو الصحة أو المأوى أو غير ذلك.

وفي إطار الإلتزام ببرنامج عمل "مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية" والمراجعات الإقليمية الدورية بهدف متابعة التقدم المحرز في شأن توصياته، كان لبنان قد حقق إنجازات خلال العقود الثلاثة الماضية في مجالات عدة منها انخفاض ملحوظ في معدلات وفيات الرضع والأطفال والأمهات؛ تحسين رعاية الصحة الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة؛ انخفاض في الاحتياجات غير الملباة لتنظيم الأسرة؛ زيادة معدلات الإلتحاق بالمدارس؛ تحسين التكافؤ بين الجنسين في التعليم؛ تحسين الوصول إلى المياه المأمونة والصرف الصحي. إلا أن هذه الإنجازات لم تكن متساوية على صعيد المناطق الجغرافية كافة، وكان لا يزال هناك العديد من التحديات الرئيسية المتعلقة بقضايا السكان والتنمية بما فيها: انخفاض معدلات النمو الاقتصادي؛ الحد من الفقر؛ معدلات بطالة عالية خاصة بين الشباب؛ نقص الخدمات الملائمة للشباب؛ ضعف المشاركة السياسية للشباب؛ ضعف المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة؛ التفاوتات التنموية بين المناطق المدنية والريفية؛ الإستدامة البيئية؛ العقبات الثقافية المستمرة أمام المساواة بين الجنسين؛ انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي.⁸

⁷UNFPA, UNICEF, UNESCO, Save the Children, UNHCR, **Situation Analysis of Youth in Lebanon Affected by the Syrian Crisis**, April 2014: <http://www.unfpa.org.lb/Documents/Situation-Analysis-of-the-Youth-in-Lebanon-Affecte.aspx>

⁸Hala Naufal, **Mapping/Analysing the ICPD/SDG related Interlinkage and Gaps for Selected National Policies/Strategies and their Respective Action/Operational Plans**, October 19, 2021, p. 4 (UNFPA, Beirut Office)

وفي مجال الإلتزام بـ "خطة التنمية المستدامة لعام 2030"⁹، أنشأ لبنان آلية مؤسسية (لجنة وطنية برئاسة رئيس الوزراء، ولجان فرعية معنية بركائز الخطة، وفريق عمل إحصائي مخصص)، بالإضافة إلى آلية مؤسسية تشريعية لمتابعة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودفعها. وقد تم إجراء المراجعة الأولى لأهداف التنمية المستدامة من خلال تقرير "المراجعة الوطنية الطوعية لأهداف التنمية المستدامة في لبنان، 2018"¹⁰، والذي قدم نظرة عامة على الوضع السائد في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وتمثل هدفه في أن يشكل الأساس لعملية طويلة المدى ورؤية لتحقيق جدول أعمال خطة 2030. وقد سلطت هذه المراجعة الضوء على التحديات آنفة الذكر، علماً أنها لم تعد تعكس الوضع اللبناني الحالي في ما يتعلق بمدى تحقيق التوصيات المتعلقة ببرنامج عمل مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية وخطة التنمية المستدامة 2030، وتحتاج إلى إعادة نظر في ضوء التدهور الحاصل على جميع المستويات في البلاد.

وبناء على ما تقدم، يأتي إعداد هذا التقرير الوطني في ظل التحديات آنفة الذكر والأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية غير المسبوقة التي يعانها لبنان منذ نهاية العام 2019، ويندرج في إطار المراجعة الإقليمية السادسة لمؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية في المنطقة العربية، عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013. وقد وضع إعلان القاهرة خارطة طريق لمعالجة أولويات السكان والتنمية ما بعد 2014 وحدد عدداً من مجالات العمل ذات الأولوية في المنطقة العربية بما فيها: الكرامة والمساواة والنهوض بالفئات السكانية الضعيفة؛ الصحة الجنسية والانجابية والحقوق الانجابية؛ الهجرة الدولية والنزوح الداخلي والإستدامة البيئية؛ الإدارة الرشيدة بما فيها جمع البيانات السكانية وتحليلها والتعاون الدولي والشراكة.¹¹ ويتناول هذا التقرير

⁹ في أيلول/سبتمبر 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار الأمم المتحدة 1/70 تحت شعار "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" مع شعار أساس هو "عدم ترك أي أحد خلف الركب". ويتضمن جدول الأعمال، المكون من 17 هدفاً و 169 غاية، مبادئ وأهداف خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وبناءً على الأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى إعمال حقوق الإنسان للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

¹⁰ Republic of Lebanon, **Lebanon Voluntary National Review (VNR) on Sustainable Development Goals (SDGs)**, 2018.

¹¹ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، جامعة الدول العربية، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، المراجعة الإقليمية السادسة لمؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية في المنطقة العربية، عشر سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013، نموذج توجيهي لإعداد تقارير المراجعة الوطنية، ص 2.

الوطني على وجه التحديد مسائل تخطيط السياسات والبرامج السكانية والتطورات على الصعيد المؤسسي، والسياسات والآليات والممارسات التي تبنتها الحكومة اللبنانية في المجالات التالية: ضمان حياة كريمة للجميع من خلال التركيز على موضوعي مكافحة الفقر واللامساواة، تمكين الشباب والشابات وإدماجهم في عمليات التنمية الوطنية، حماية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وتعزيز فرص وصولهم الى الخدمات والفرص بدون تمييز وإدماجهم في عمليات التنمية الوطنية، ضمان حياة صحية للجميع مع التركيز على تلبية الاحتياجات المتعلقة بالحقوق الإنجابية وخدمات الصحة الإنجابية والجنسية، بالإضافة الى التعاون الدولي والشراكة. كما يبرز التحديات أو المعوقات، والأولويات الناشئة، والعوامل المساعدة والفرص المتاحة في كل من المجالات آنفة الذكر.

منهجية إعداد التقرير

شكل "النموذج التوجيهي لإعداد تقارير المراجعة الوطنية" المتضمن في وثيقة "المراجعة الإقليمية السادسة لمؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية في المنطقة العربية، عشر سنوات بعد اعلان القاهرة لعام 2013، الخلفية المنهجية لإعداد هذا التقرير. وقد تمت مناقشة منهجية جمع المعلومات والاسئلة الممتضمنة في هذا النموذج والاتفاق عليها خلال ورشة عمل افتراضية نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية يوم 26 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وشارك في هذه الورشة نقاط الاتصال في الدول الأعضاء فضلا عن خبراء من الإسكوا والمكتب الإقليمي للدول العربية وجامعة الدول العربية وممثلين عن المكاتب الوطنية للصندوق. وقدم المشاركون من الدول ملاحظات تقنية قيمة تم ادخالها في النسخة النهائية للنموذج التوجيهي. وقد تم الإلتزام بالهيكلية المقترحة لإعداد تقارير المراجعة الوطنية التي تتضمن، عدا عن المقدمة، سبعة أقسام، تأتي تحت كل منها أسئلة توجيهية. وتجدر الإشارة الى أن النموذج التوجيهي لم يتضمن أسئلة تتعلق ببعض المجالات التي نص عليها إعلان القاهرة¹² والتي لها أطر دولية مستقلة كتلك المتعلقة بالمرأة وكبار السن والتحضر والهجرة والإستدامة البيئية. أما الأقسام التي يتضمنها التقرير فهي:

¹² المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام 2014، تحديات التنمية والتحول السكاني في عالم عربي متغير، إعلان القاهرة، المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية، 24-26 يونيو/حزيران 2013.

القسم الأول: الخصائص الديموغرافية والإجتماعية للسكان

القسم الثاني: السكان والتخطيط الإستراتيجي

القسم الثالث: الكرامة والمساواة

القسم الرابع: الشباب

القسم الخامس: الأشخاص ذوو الإحتياجات الخاصة

القسم السادس: الصحة

القسم السابع: التعاون الدولي والشراكة

تولت وزارة الشؤون الإجتماعية مهمة التنسيق في عملية جمع المعلومات من الوزارات والهيئات والجهات المعنية بقضايا السكان والتنمية، من خلال ارسال استبيان الأسئلة المتعلقة ب"المراجعة الإقليمية السادسة لمؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية في المنطقة العربية، عشر سنوات بعد اعلان القاهرة لعام 2013"، إليها، بهدف تعبئته وإعادة إرساله إلى الوزارة للحصول على المعلومات المطلوبة. ونظرا إلى الأوضاع المالية والإقتصادية والإجتماعية الصعبة جدا في لبنان وأثرها على القطاع العام، لم تتمكن جهات عدة رسمية من تعبئة الاستبيان وإعادة إرساله إلى وزارة الشؤون الإجتماعية. لذلك، يستند هذا التقرير بشكل أساس إلى المعلومات المتضمنة في استبيان كل من وزارة الشؤون الإجتماعية ووزارة الصحة العامة والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. وحرصا على تقديم أجوبة على الأسئلة المعنية بها جهات رسمية أخرى، أو استكمال الأجوبة على عدد من الأسئلة التي لم تتمكن الجهات المعنية بها تقديمها، أو اعطاء تفاصيل إضافية مطلوبة على عدد آخر منها، أو حتى إسناد المعلومات المتوفرة، تمت زيارة المواقع الإلكترونية الخاصة بالوزارات والهيئات والجهات المعنية

بقضايا السكان والتنمية كافة، بالإضافة الى المواقع الألكترونية لمنظمات الأمم المتحدة ومواقع دولية أخرى معنية بقضايا السكان والتنمية في لبنان. كما تمت مراجعة الاستقصاءات والدراسات والتقارير الوطنية الرسمية المتعلقة بمختلف القضايا التي يتناولها التقرير، فضلا عن وثائق البرامج والخطط والإستراتيجيات القطاعية الموضوعة التي أمكن الحصول عليها ضمن الفترة المحددة لإنجازه.

القسم الأول: الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للسكان

أولاً: الخصائص الديموغرافية

يتناول هذا القسم الخصائص الديموغرافية الأساسية للسكان المقيمين في لبنان، وعلى وجه الخصوص حجم السكان ونموهم، مسار التحول الديموغرافي، الخصوبة والعمر الأول عند الزواج، البنية العمرية والهجرة الخارجية.

1- حجم السكان المقيمين ونموهم

منذ انجاز تعداد السكان الوحيد في العام 1932، لم تنفذ الحكومات اللبنانية المتعاقبة أي تعداد آخر للسكان، وقد تمثلت المصادر الأساسية للبيانات الديموغرافية في المسوحات/الاستقصاءات بالعينة التي تتجزأ إدارة الاحصاء المركزي. وبناء على المسوحات الأخيرة المنجزة، قَدَّر عدد السكان المقيمين في لبنان (باستثناء المقيمين في المخيمات الفلسطينية) ب 4.842.000 نسمة في العام 2018-2019¹³ مقابل 3.759.136 نسمة في العام 2007¹⁴، بمتوسط معدل نمو سنوي يقدر ب 2.1 في المائة. وتشكل الإناث أكثر من نصف المجتمع اللبناني إذ بلغت نسبتهن نحو 51.6 في المائة من مجموع السكان.

2- التحول الديموغرافي

يمر لبنان الآن في مرحلة متقدمة من التحول الديموغرافي، أي عملية الانتقال من نظام ديموغرافي تقليدي يتميز بمعدلات مرتفعة للوفيات والولادات، إلى نظام ديموغرافي حديث يتسم بمعدلات منخفضة للوفيات والولادات. ويعكس تطور معدلي وفيات الرضع والأطفال خلال العقود الماضية التحسن الذي طرأ على الأوضاع الاجتماعية والصحية. انخفض مستوى معدلي وفيات الرضع (أقل من سنة) والأطفال (أقل من 5 سنوات) بشكل منتظم خلال العقود الماضية بحيث قُدر الأول ب 9 في الألف والثاني ب 10 في الألف بحسب المعطيات الأخيرة المتوافرة على الصعيد الوطني في العام 2009¹⁵. انعكس هذا الإنخفاض على توقع الحياة عند الولادة الذي ارتفع بشكل منتظم ووصل إلى 78.3 سنة خلال الفترة 2005-2010 (76.2 للذكور و 80.6 للإناث) متجاوزاً بذلك الهدف الأدنى الذي كان يفترض تحقيقه عام 2005 تبعاً لبرنامج عمل مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية (1994) وهو 70 سنة¹⁶. وقد قدر توقع الحياة عند الولادة ب 76.3 سنة

¹³ Central Administration of Statistics (CAS) and International Labor Organization (ILO), **Labor Force and Household Living Conditions Survey (LFH LCS) 2018-2019** Lebanon, Beirut, 2020, p.18

¹⁴ الجمهورية اللبنانية، إدارة الاحصاء المركزي، برنامج الامم المتحدة الانمائي، وزارة الشؤون الاجتماعية، منظمة العمل الدولية، الدراسة الوطنية لأحوال المعيشية للأسر 2007، ص 24.

¹⁵ إدارة الاحصاء المركزي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، لبنان، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2009. التقرير النهائي، بيروت، كانون الأول 2010، ص 5.

¹⁶ دكتورة حلا نوفل، التقرير الوطني حول قضايا السكان والتنمية في لبنان، مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية + 20 (وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الامم المتحدة للسكان)، بيروت، 31 تشرين الأول 2014، ص 14.

لمجموع السكان في العام 2019 (75.1 للذكور و77.1 للإناث)¹⁷. ويخفي كل من معدل وفيات الرضع ومعدل وفيات الأطفال وتوقع الحياة عند الولادة على المستوى الوطني، فوارق مناطقية هامة ترتبط بتلك القائمة بين المناطق من حيث توافر الخدمات الصحية المناسبة وإمكانات الحصول عليها، كما بالبرامج الوقائية والخدمات الصحية الأساسية.

3- خصوبة السكان والزواجية

سجلت مستويات خصوبة المرأة إنخفاضاً واضحاً منذ سبعينات القرن الماضي. وقد قدر معدل الخصوبة الكلية بـ 1.7 مولود حي للمرأة الواحدة (15-49 سنة) خلال الفترة (2001-2003) بحسب المعطيات الأخيرة المتوافرة¹⁸ في ظل عدم توافر معطيات حديثة. هذا المعدل من أدنى المعدلات في المنطقة العربية. إلا أن النساء في مختلف المناطق اللبنانية لا يشتركن بمستوى الخصوبة نفسه الذي وصل إلى أعلى مستوى له في الشمال (3.4 موليد أحياء) وأدنى مستوى له في بيروت وجبل لبنان (1.7 و 2 موليد أحياء على التوالي). ويتأثر مستوى الخصوبة بالمستوى التعليمي للمرأة، فينخفض الأول كلما ارتفع الثاني: من 3.2 موليد أحياء للمرأة الامية ينخفض إلى 1.4 مولود حي للمرأة الحاصلة على مستوى ثانوي وأكثر¹⁹.

وتعتبر الزواجية المحدد الوسيط الأساس للخصوبة. فالزواج يشكل مرحلة أساسية في تكوين العائلة، والعمر عند الزواج الأول هو الممر الذي يعبر من خلاله تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية ومنها تعليم المرأة ومكان إقامتها وإسهامها في النشاط الاقتصادي. وقد بلغ معدل الالتحاق بالدراسة الإجمالي للإناث 74.4 في المائة للإناث (مقابل 69.1 للذكور)، ومعدل التحصيل العلمي للمستوى الجامعي أو أعلى 22.1 في المائة للإناث (مقابل 20.6 للذكور)، في حين بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة 29.3 للإناث في المائة (مقابل

¹⁷ WHO, Regional Office for the Eastern Mediterranean, Monitoring health and health system performance in the Eastern Mediterranean Region, Core indicators and indicators on the health-related Sustainable Development Goals, 2021.

¹⁸ جامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية)، الجمهورية اللبنانية (وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الإحصاء المركزي)، المسح اللبناني لصحة الأسرة 2004، التقرير الرئيسي، ص 58.

¹⁹ المصدر السابق نفسه، بيانات غير منشورة.

70.4 للذكور)²⁰. وقد شهدت زواجية الاناث تغييرات ملحوظة في خلال الربع الاخير من القرن الماضي نتيجة تأثير تلك العوامل، تجلت في ارتفاع العمر عند الزواج الأول للمرأة الذي قُدر ب 25.6 سنة للإناث (مقابل 30.7 سنة للذكور) في العام 2018-2019²¹. وقد طاول ارتفاع العمر عند الزواج الأول كل المحافظات في لبنان.²²

4- البنية العمرية والهجرة الخارجية

انعكس التحول الديموغرافي في لبنان على البنية العمرية للسكان التي شهدت أيضا تغييرات ملحوظة. تدنت نسبيا نسبة صغار السن (صفر-14) وارتفعت نسبيا نسبة كبار السن (65 وأكثر). ففي العام 2022 قُدرت نسبة صغار السن (صفر-14) ب 25.4 في المائة من السكان (26.6 للذكور و24.3 للإناث) ونسبة كبار السن (65 وأكثر) ب 10.2 في المائة (9.5 للذكور و10.9 للإناث). وقُدرت نسبة الشباب (15-24 سنة) بحوالي 16.7 في المائة، ونسبة الإناث في أعمار الإنجاب (15-49) ب 47.8 في المائة.²³

تأثرت بنية السكان بتيارات الهجرة الخارجية التي طاولت الذكور أكثر من الاناث، وعلى وجه التحديد الفئات العمرية التي تنتمي الى القوى العاملة (الفئات التي تراوح بين 25 و 50 سنة). ويظهر تأثير الهجرة الخارجية واضحا على هرم أعمار السكان ومنحنى الذكورة بحسب العمر، وبشكل خاص على مستوى الفئات العمرية النشطة اقتصاديا. وإذا كانت المعطيات المتعلقة بسكان المناطق التي غادرها المهاجرون غير متوافرة، فلا شك أن فقدان هذه المناطق لأسر بكاملها ولعدد كبير من الفئات الشابة والمنتجة انعكس بدوره على بنيتها الديموغرافية ونموها وخصائصها المختلفة.

²⁰ CAS and ILO, Labor Force and Household Living Conditions Survey (LFHLCS) 2018-2019, op.cit

²¹ Idem

²² المسح اللبناني لصحة الأسرة 2004، مصدر سابق، ص 50.

²³ CAS and ILO, Lebanon follow-up Labor Force Survey January 2022, Beirut, 2022: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_848353.pdf

وتترتب على البنية العمرية للسكان في لبنان نتائج هامة لناحية توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية ورعاية الصحة الإنجابية على وجه الخصوص، فضلا عن التحديات الصحية الناتجة من المسار السريع لتعمر السكان نتيجة ارتفاع نسبة كبار السن من مجموع السكان نسبيا، وزيادة اعدادهم المطلقة.

ويعرض الجدول رقم 1 في الصفحة التالية لبعض المؤشرات الديموغرافية عن السكان في لبنان.

الجدول 1: بعض المؤشرات الديموغرافية عن السكان في لبنان (2007-2022)

المؤشر/ السنة	2007	2022-2019
عدد السكان	3.759.136	4.842.000 (2019-2018)
متوسط معدل النمو السنوي (في المائة) ²⁴		2.1 (2019-2007)
معدل وفيات الرضع (أقل من سنة) (في الألف)		9
معدل وفيات الأطفال (أقل من 5 سنوات) (في الألف)		10
توقع الحياة عند الولادة (بالسنوات)		(2019)
(مجموع السكان)		76.3
ذكور		75.1
إناث		77.7
معدل الخصوبة الكلية	1.7 (2003-2001)	
متوسط العمر عند الزواج الأول		ذكور إناث

²⁴ تقدير الباحثة استنادا إلى أعداد السكان المقيمين في بداية ونهاية الفترة (2007-2019)

25.6	30.7		
(2022)			البنية العمرية (في المائة)
25.4			14-0 سنة
16.7			24-15
47.7			64-25
10.2			+65

المصادر:

- 1- جامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية)، الجمهورية اللبنانية (وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة الاحصاء المركزي)، المسح اللبناني لصحة الأسرة 2004، التقرير الرئيسي.
- 2- الجمهورية اللبنانية، إدارة الاحصاء المركزي، برنامج الامم المتحدة الانمائي، منظمة العمل الدولية، الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر 2007.
- 3- إدارة الاحصاء المركزي ومنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، لبنان، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2009. التقرير النهائي، بيروت، كانون الأول 2010.
- 4-Central Administration of Statistics (CAS) and International Labor Organization (ILO), **Labor Force and Household Living Conditions Survey (LFH LCS) 2018-2019 Lebanon**, Beirut, 2020
- 5-WHO, Regional Office for the Eastern Mediterranean, Monitoring health and health system performance in the Eastern Mediterranean Region, Core indicators and indicators on the health-related Sustainable Development Goals, 2021.
- 6-CAS and ILO, **Lebanon follow-up Labor Force Survey** January 2022, Beirut, 2022.

ثانياً: الخصائص الاجتماعية

تقتصر معالجة الخصائص الاجتماعية في هذا القسم على التعليم والأمية والفقر والإعاقة، وذلك تماشياً مع الأسئلة التوجيهية المتضمنة في وثيقة المراجعة الإقليمية والنموذج التوجيهي والتي تتمحور حول هذه القضايا في القسم الثاني من الاستبيان المتعلق بالكرامة والمساواة.

1- التعليم والأمية

حقق لبنان خلال الربع الأخير من القرن الماضي تقدماً ملموساً باتجاه تحقيق التعليم الأساس للجميع وتحسين الالتحاق بالدراسة في المرحلتين الثانوية وما بعد الثانوية وسد الفجوة بين الإناث والذكور. إلا أن أهم التحديات على المديين القريب والمتوسط يتمثل في الفوارق المناطقية ونوعية التعليم.

ومنذ عام 2004، شهدت معدلات الالتحاق الإجمالية انخفاضاً ملحوظاً كما لوحظت تفاوتات كبيرة في مستويات التعليم بين اللبنانيين وغير اللبنانيين.

في العام 2018-2019 كان 71.7 في المائة من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و 24 سنة مسجلين في مؤسسة تعليمية بنسبة 74.4 في المائة للإناث و 69.1 في المائة للذكور. وكانت معدلات الالتحاق بالمدارس للفئات العمرية 5-9 و 10-14 للفتيان والفتيات عالية.

ومع ذلك، فقد شهدت معدلات الالتحاق الإجمالية انخفاضاً ملحوظاً منذ عام 2004. انخفض معدل الالتحاق في الفئة العمرية 5-9 سنوات من 98.6 في المائة في عام 2004 إلى 92.7 في المائة في 2018-2019، وبالنسبة إلى الفئة العمرية 10-14 سنة، من 95.2 في المائة في 2004 إلى 92.4 في المائة في 2018-2019. وربما كان هذا الانخفاض بسبب ارتفاع عدد الأطفال غير اللبنانيين خارج المدرسة²⁵.

وتنخفض معدلات الالتحاق الخام والصالفة مع المستوى التعليمي. على سبيل المثال، بلغ المعدل الخام في التعليم الابتدائي 98.9 في المائة بينما بلغ 76.8 في المائة في المرحلة الثانوية. وبلغ معدل الالتحاق الصافي في المرحلة الابتدائية 87.2 في المائة، لكنه انخفض إلى 54.9 في المائة في المرحلة الثانوية²⁶.

²⁵LFH LCS, op.cit, p.35

²⁶ المصدر السابق نفسه، ص 38

وتلاحظ تفاوتات كبيرة في مستويات التعليم بين اللبنانيين وغير اللبنانيين، خاصة في معدلات الالتحاق الخام والصالفة في المرحلتين المتوسطة والثانوية. فمثلاً، في المرحلتين المتوسطة والثانوية، بلغت معدلات الالتحاق الصافي لغير اللبنانيين 28.7 في المائة و15.0 في المائة على التوالي، فيما بلغت المعدلات للبنانيين 78.5 في المائة و64.9 في المائة.

بالنسبة الى الطلاب اللبنانيين لم يكن هناك فرق كبير بين الإناث والذكور من حيث الالتحاق، على عكس غير اللبنانيين، حيث كانت معدلات الالتحاق الخام والصالفة للإناث أعلى بكثير في المستويين المتوسط والثانوي.²⁷

وعلى صعيد التحصيل العلمي، تبين المعطيات المتوفرة المستوى التعليمي الذي حصل عليه السكان بعمر 3 سنوات فأكثر. فقد بلغت نسبة الذين حصلوا على المستوى الابتدائي 25.7 في المائة، وحصل 21.4 في المائة على تعليم جامعي أو أعلى، أعلى بقليل بالنسبة الى الإناث (22.1 في المائة) من الذكور (20.6 في المائة).²⁸

وبلغ معدل الأمية بين السكان 10 سنوات فأكثر على الصعيد الوطني، 7.4 في المائة (9.7 للإناث و4.9 للذكور؛ 6.3 في المائة للبنانيين مقابل 12.5 في المائة لغير اللبنانيين). بشكل عام، كانت معدلات الأمية أعلى لدى كبار السن - أعلى من المتوسط الوطني بعد العمر 55 سنة- وبلغت 42.4 في المائة بعد العمر 85 سنة.

كانت الفروق بين اللبنانيين وغير اللبنانيين كبيرة في جميع الفئات العمرية، حتى في سن مبكرة، ولكن أيضاً بين الجنسين. ازدادت الفجوة بين الجنسين في الأمية بين اللبنانيين بعد الخمسين من العمر حيث تجاوزت معدلات الأمية بين الإناث مثيلاتها بين الرجال لتصل إلى أكثر من الضعف في بعض الحالات.

²⁷ المصدر السابق نفسه، ص 38

²⁸ المصدر السابق نفسه، ص 39

ولدى غير اللبنانيين، كانت معدلات الأمية بين الإناث أكبر من معدلات الأمية بين الذكور في كل الأعمار، باستثناء الفئة العمرية 10-14. وقد لوحظ وجود فجوة أكبر بعد الخمسين من العمر، مع معدل 80.4 في المائة للنساء فوق العمر 85 سنة.²⁹

2- الفقر

تعتبر حالياً الظروف المعيشية في لبنان صعبة جداً بالنسبة إلى جزء كبير من المجتمع وبخاصة النساء الأرامل والعاطلات من العمل وريبات الأسر المعيلات لأسرهن فضلاً عن النساء ذوات الاحتياجات الخاصة. ويشكل الفقر حالياً مشكلة خطيرة على الرغم من بعض التحسن الذي كان قد سُجل خلال العقد الماضي. وبالفعل، أظهرت الدراسة المقارنة لأحوال المعيشة في لبنان بين 1995 و 2004 أن نسبة الأفراد المحرومين انخفضت من حوالي 34 في المائة عام 1995 (منهم نحو 7 في المائة يعيشون في مستوى معيشة منخفض جداً) إلى 25 في المائة في العام 2004 (منهم حوالي 4 في المائة يعيشون في مستوى معيشة منخفض جداً). على صعيد التفاوت المناطقي، بلغت نسبة الأسر المحرومة في عام 2004 أقصاها في النبطية (46 في المائة) يليها البقاع (38 في المائة) فالجنوب (37 في المائة) ثم الشمال (31 في المائة) وجبل لبنان (16 في المائة) وأخيراً بيروت (9 في المائة). وقد كانت هذه النسب أكثر ارتفاعاً في العام 1995 باستثناء الجنوب.³⁰

ولا يزال الفقر الإقتصادي المتمثل في تدني الدخل وعدم توافر فرص العمل الوجه الأهم للفقر والحرمان في لبنان، ما يعني أن الترابط بين النمو الإقتصادي ومكافحة الفقر من خلال العمل المنتج هو أحد المحاور الأهم التي يجب أن تعطى أولوية في الإستراتيجيات الإقتصادية والإجتماعية على حد سواء.

²⁹ المصدر السابق نفسه، ص 43

³⁰ الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تطور خارطة احوال المعيشة في لبنان بين عامي 1995-2004، الطبعة الأولى 2007. اعتمدت هذه الدراسة منهجية الحاجات الأساسية غير المشبعة (UBN) ودليل أحوال المعيشة، واستبقت على أربعة مجالات من الحاجات الأساسية جرى قياسها بواسطة 11 مؤشراً، وهي التالية: (1) الاسكان (عدد الغرف لكل فرد، المساحة المبنية للفرد، ابرز وسائل التدفئة)؛ (2) المياه والصرف (الربط بشبكة المياه، وسائل صرف الصحي)؛ (3) التعليم (التحصيل العلمي، المستوى التعليمي)؛ (4) المؤشرات المرتبطة بالدخل (عدد السيارات الخاصة، معدل التبعية، المهنة الرئيسية). بالاستناد الى هذا الدليل، جرى تصنيف الأسر والأفراد ضمن خمس فئات من الأوضاع المعيشية: مستوى اشباع متدن جداً، متدن، متوسط، مرتفع، ومرتفع جداً.

على صعيد **الفقر النقدي**، أشارت المعطيات إلى أن نحو 8 في المائة من سكان لبنان كانوا يعيشون في عام 2005 تحت خط الفقر الأدنى (2.4 دولار اميركي للفرد الواحد في اليوم الواحد)، و28.5 في المائة تحت خط الفقر الأعلى (4 دولار اميركي للفرد الواحد في اليوم الواحد). وقد لوحظت تفاوت ملحوظ في التوزيع الجغرافي للفقر حيث بلغ معدل الفقر المدقع أعلى مستوى له في مناطق الهرمل وبعبك وعمار مع انتشار ظاهرة الفقر المدني في ضواحي بيروت وطرابلس وصيدا.³¹

وقد تم وضع **مؤشر الفقر متعدد الأبعاد** في لبنان باستخدام بيانات مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر على المستوى الوطني للفترة 2018-2019. وهذا المؤشر مشتق من 19 مؤشراً على مستوى خمسة أبعاد هي: التعليم، والصحة، والأمن المالي، والبنية التحتية الأساسية، ومستويات المعيشة.

ويكشف مؤشر الفقر متعدد الأبعاد في لبنان لعام 2019 أن **53.1 في المائة من جميع السكان كانوا يعانون الفقر متعدد الأبعاد** لأنهم كانوا محرومين في أكثر من 25 في المائة من المؤشرات. وتبلغ نسبة من يعيشون في فقر مدقع، حيث يكون السكان محرومين في أكثر من 50 في المائة من المؤشرات، 16.2 في المائة من عدد السكان. ويُعدّ الحرمان من التأمين الصحي (24.8 في المائة) أكثر المؤشرات مساهمةً في الفقر متعدد الأبعاد على الصعيد الوطني، يليه مستوى التحصيل الدراسي (18.3 في المائة) ثم العمل الذي تنخفض فيه معايير الأمان (9.7 في المائة). عند تجميع هذه العوامل بحسب الأبعاد، فإن البعد الصحي (30.2 في المائة) أكثر العوامل التي تسهم في الحرمان، يليه التوظيف (25.8 في المائة) والتعليم (25.3 في المائة). أما البُعد المتعلق بمستويات المعيشة فيسهم بنسبة 13 في المائة، في حين يسهم البعد المرتبط بالبنية التحتية الأساسية بنسبة 6 في المائة.

بالإضافة إلى ذلك، وُجد أن الأسر التي تعيلها نساء، أفقر إلى حد ما من منظور متعدد الأبعاد (بنسبة 56.7 في المائة) مقارنة بنظرائهن من الذكور (بنسبة 52.6 في المائة). ويعيش نحو 11.6 في المائة من الأفراد في أسر تعيلها نساء، فيما يعيش الباقون (88.4 في المائة) في أسر يعيلها رجال.

³¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة الشؤون الاجتماعية، الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان، أب 2008.

على صعيد محافظات لبنان الثماني، تُعد عكار والبقاع الأشد فقراً، في حين تتركز في بيروت أكبر كثافة للفقر بين الأشخاص الذين شملهم مؤشر الفقر متعدد الأبعاد. بعبارة أخرى، بينما يقل احتمال أن يُعد شخص ما في بيروت فقيراً حسب هذا المؤشر، يزيد احتمال تعرض الفقراء في بيروت للمعاناة من حرمان أشد مقارنةً مع سكان المحافظات الأخرى. ويعيش حوالي ثلث الفقراء الذين شملهم المؤشر في جبل لبنان، حيث يقيم نحو 41 في المائة من السكان. ويتشابه تكوين الفقر متعدد الأبعاد إلى حد ما على مستوى المحافظات. وتسهم النسبة الأكبر - المقابلة للافتقار إلى التأمين الصحي - بما يتراوح بين 23 في المائة إلى 27.4 في المائة في معدلات الفقر العام.

ويتحمل الأطفال دون سن الثامنة عشرة في لبنان العبء الأكبر الذي يسببه الفقر متعدد الأبعاد. وقد سجلت الشريحة الأصغر سناً أعلى معدل انتشار للفقر متعدد الأبعاد إذ أن نحو ثلثي الأطفال الذين لا تزيد أعمارهم عن 4 سنوات يعانون الحرمان. ولسوء الحظ، يعكس الوضع في لبنان ظاهرة عالمية تتمثل في أن الأطفال يشكلون أكثر من 50 في المائة من الأشخاص الذين يعانون الفقر متعدد الأبعاد على مستوى العالم.

تجدر الإشارة إلى أن البيانات الخاصة بالفترة 2018-2019 المستخدمة في احتساب مؤشر الفقر متعدد الأبعاد تسبق بداية الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية التي يشهدها لبنان، ولا تأخذ في الاعتبار تأثير التطورات اللاحقة مثل تفشي جائحة كورونا (COVID-19) وانفجار مرفأ بيروت وما خلفته من آثار ملموسة على الأحوال المعيشية للسكان. وبالنظر إلى المستقبل، سيشكل مؤشر الفقر متعدد الأبعاد لعام 2019 معياراً لمقارنة مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد في المستقبل، مع توفر بيانات جديدة عن تطور أوضاع الأفراد والأسر في لبنان.³²

3- الإعاقة

في غياب المعلومات الإحصائية الدقيقة عن ظاهرة الإعاقة في لبنان ومدى انتشارها، قُدِّر معدل الإعاقة بين السكان بنحو 4 في المائة في العام 2018-2019. ولا بد من التعامل بحذر شديد مع هذا المعدل لأنه أقل

³²Central Directorate of Statistics and the World Bank, Lebanon Multidimensional Poverty Index (2019), March 2022 :

<http://www.cas.gov.lb/index.php/latest-news-en/249-multidimensional-poverty-index-mpi-2019-for-lebanon>

من المعدل الفعلي. ويُقدر ان نصف السكان الذين يعانون من إعاقة هم من كبار السن، 48.0 في المائة ذكور و 52,0 في المائة اناث. ومع الإقرار بأن الأفراد قد يعانون من أكثر من إعاقة واحدة في الوقت نفسه، بلغت نسبة السكان الذين كانوا يعانون من إعاقة واحدة 2.5 في المائة، ونسبة الذين يعانون من إعاقة أو أكثر بلغت 1.5 في المائة. وفي 58.6 في المائة من الحالات كانت الإعاقات مرتبطة بالمشي، تليها الرعاية الذاتية (28.0 في المائة)، البصر (24.7 في المائة)، السمع (19.8 في المائة)، التنكر (19.8 في المائة)، التواصل (14.4 في المائة)³³.

وقد أقر مجلس النواب في 9 أيار 2000 القانون الذي أعدته وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع الهيئة الوطنية لشؤون المعوقين لضمان حقوق الاشخاص المعوقين (القانون 220/2000). ومع أن هذا القانون يشكل نقلة نوعية في تعاطي الدولة مع قضية الإعاقة التي أصبحت من مسؤوليتها مباشرة والجهة التي تضع أطرها التنظيمية والحقوقية³⁴، لم يدخل الى اليوم حيز التنفيذ بسبب عدم إصدار المراسيم التطبيقية للمواد القانونية. وبالتالي لم يحظ الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة بأبسط حقوقهم التي حصلوها بقوة القانون، واختصرت هذه الحقوق بما فيها الحق في الحماية الصحية باعطاء "بطاقة معوق".

ويعرض الجدول رقم 2 لبعض المؤشرات الاجتماعية:

الجدول 2: بعض المؤشرات الاجتماعية عن السكان في لبنان (في المائة)

2018-2019

معدل الإلتحاق الإجمالي (3-24 سنة)	
71.7	مجموع السكان
74.4	إناث
69.1	ذكور

³³ LFHLCs, op.cit, p.82

³⁴ وزارة الشؤون الاجتماعية، الجمعية الوطنية لحقوق المعاق في لبنان، القانون المتعلق بحقوق الاشخاص المعوقين في لبنان، حزيران 2000.

25.7	التحصيل العلمي (3 سنوات وأكثر) ابتدائي (مجموع السكان) جامعي أو أكثر
21.4	مجموع السكان
22.1	إناث
20.6	ذكور
7.4	معدل الأمية (10 سنوات وأكثر) مجموع السكان
9.7	إناث
4.9	ذكور
53.1	الفقر مؤشر الفقر متعدد الأبعاد
16.2	نسبة الفقر المدقع
4.0	معدل الإعاقة

المصادر:

1-CAS and ILO, Labor Force and Household Living Conditions Survey (LFHLCS) 2018-2019, op. cit

2- Central Directorate of Statistics and the World Bank, Lebanon Multidimensional Poverty Index (2019),
March 2022

القسم الثاني: السكان والتخطيط الاستراتيجي

يتناول هذا القسم مسائل تخطيط السياسات والبرامج السكانية والتطورات على الصعيد المؤسسي وكيفية ضمان عملية اتساق السياسات.

1- وجود جهة مركزية مسؤولة عن التخطيط السكاني والإشراف على تنفيذ البرامج السكانية وتقييمها. تحديد الجهة وتبعتها وتوافر القدرات البشرية والمالية المطلوبة.

تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية، من بين المهام التي أوكلت اليها بموجب قانون استحداثها رقم 212 تاريخ 2 نيسان 1993، "رصد التحركات السكانية واسبابها وتنظيم جهود الدولة والتنسيق مع القطاع الأهلي في هذا المضمار". وفي هذا المجال، دأبت الوزارة منذ انشائها على الاهتمام بالقضايا السكانية وتنفيذ المشاريع والأنشطة والبرامج المتعلقة بها من خلال أجهزتها التالية:

- اللجنة الوطنية الدائمة للسكان (قرار مجلس الوزراء تاريخ 1/12/1994)

- وحداتها المتخصصة، وفي مقدمتها "دائرة السكان" في مصلحة التخطيط والبحوث التي تقوم بتنسيق أعمال اللجنة الوطنية الدائمة للسكان.

- المشروع الوطني للسكان والتنمية

ومن أبرز المهام التي حددت للجنة الوطنية الدائمة للسكان:

- التنبيه الدائم لانعكاسات القضايا السكانية على البنى الاقتصادية والاجتماعية والتربوية واقتراح الحلول للتعامل معها.

- إثارة اهتمام الرأي العام بالقضايا السكانية.

- متابعة القضايا المتصلة بموضوع السكان والإشراف على تنفيذها.

- اقتراح السياسات السكانية والتي تنسجم مع السياسة الوطنية العامة بما فيها جمع البيانات وتحليلها ومتابعة نتائجها.

- تنسيق العلاقة مع الوزارات المعنية من أجل متابعة التزامات الحكومة اللبنانية في هذا المجال

- تنسيق وتنظيم العلاقة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومتابعة التوصيات والقرارات الصادرة عنها والتي توافق الحكومة اللبنانية عليها.

ولا بد من الإشارة الى أن هذه اللجنة الوطنية الدائمة للسكان تحتاج الى إعادة هيكلة وإعادة تفعيل من قبل مجلس الوزراء.

2- وجود آليات للربط والتنسيق بين الجهات المناط بها العمل السكاني وباقي قطاعات الدولة التنموية. تحديد الآليات ومهامها.

تتضمن اللجنة الوطنية الدائمة للسكان أنفة الذكر في عضويتها، الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات والمجالس المعنية بالقضايا السكانية كافة، بالإضافة الى القطاع الأهلي. وينص النظام الداخلي لهذه اللجنة على آلية للربط والتنسيق بين الجهات الممثلة فيها.

3- لخط الرؤية الوطنية أو خطة التنمية الوطنية الحالية البعد السكاني

لا تتوافر حالياً رؤية وطنية ولا خطة تنمية وطنية. لكن هناك خطط قطاعية وبرامج، أبرزها³⁵:

- "رؤية لبنان الإقتصادية" 2018/1/31-2030/12/1. وتهدف هذه الرؤية إلى تنمية الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل من خلال اختيار القطاعات الإنتاجية التي يمكن أن تصبح قادرة على المنافسة.

- الخطة الإستراتيجية 2016-2020: يعاني القطاع الصناعي من العديد من المشاكل الناجمة عن الفوضى والدمار الشامل للبنية التحتية نتيجة للحرب. لذلك، وضعت وزارة الصناعة رؤية شاملة (لبنان الصناعة 2025) لإحياء الدور الرائد لهذا القطاع والمساهمة في زيادة الإنتاجية الصناعية والقدرة على المنافسة.

- "البرنامج الاستثماري الوطني للبنى التحتية" 2018/1/31-2030/12/1. ويشكل هذا البرنامج دعامة أساسية لرؤية الحكومة الهادفة إلى تحقيق الاستقرار والنمو في ظل الأزمة السورية وآثارها على لبنان. ويضم هذا البرنامج مشاريع استثمارية جديدة للبنى التحتية من شأنها سد الثغرات بين العرض، من جهة، والطلب والحاجة إلى خدمات البنى التحتية من جهة أخرى.

- الخطة التنفيذية لمواجهة فيروس كورونا المستجد 2020/1/31 - 2020/12/1: تمثل هدف الخطة في السيطرة على انتشار جائحة كورونا في لبنان.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بوابة تخطيط التنمية الوطنية العربية:35

- خطة التأهب والإستجابة الصحية الإستراتيجية لفيروس كورونا لعام 2019، 2020/1/31 -
2020/12/1: أُعدت هذه الوثيقة لوضع خطة عمل وطنية لتعزيز قدرات التأهب والإستجابة في لبنان من
أجل الوقاية من مرض فيروس كورونا، والكشف المبكر عنه، والتصدي له بسرعة على النحو المطلوب بموجب
اللوائح الصحية الدولية لعام 2005. وباستخدام الخطة الإستراتيجية العالمية للتأهب والإستجابة لفيروس كورونا
الجديد لعام 2019 التي وضعتها منظمة الصحة العالمية كأساس، وُضعت هذه الخطة للبنان.

- خطة لبنان للإستجابة للأزمة LCRP 2022-2023³⁶: وهي استمرار لخطط سابقة بهدف الإستجابة
للأزمة. وهذه الخطة الأخيرة هي مشتركة بين الحكومة اللبنانية وشركائها الدوليين والوطنيين وتجمع 126
منظمة شريكة لمساعدة أكثر من 3.2 مليون شخص متضرر من الأزمة والذين يعيشون في لبنان، وذلك من
خلال توفير الحماية وتأمين المساعدة الإغاثية الفورية لـ 1.5 مليون نازح سوري، و 1.5 مليون لبناني من
الفئات الضعيفة، و 29100 لاجئ فلسطيني من سوريا و 180 ألف لاجئ فلسطيني في لبنان، مع السعي إلى
التخفيف من آثار الأزمة السورية على البنية التحتية والاقتصاد والمؤسسات العامة في لبنان.

4- توافر سياسة أو إستراتيجية وطنية حالية للسكان، وخطة تنفيذية لها والتمويل وآليات المتابعة والتقويم
لا تتوافر حاليا سياسة وطنية أو إستراتيجية للسكان. لكن تجدر الإشارة الى أنه في إطار دعم صندوق الأمم
المتحدة للسكان للبرنامج الفرعي لإستراتيجيات السكان والتنمية خلال الدورة الاولى للبرنامج الوطني للسكان
(1997-2001)، قامت اللجنة الوطنية الدائمة للسكان وسكربتاريتها الفنية بإعداد "الوثيقة الوطنية للسياسة
السكانية في لبنان"، وأوكلتا بمهام تنسيق ومتابعة وتقويم هذه السياسة وبرنامجها التنفيذي ضمن إطار الخطط
التمموية الشاملة للبلاد. وتمت مناقشة الوثيقة وتعديلها في مؤتمر وطني للسكان عقد خصيصا لهذا الغرض،
وشارك فيه عدد كبير من المؤسسات والهيئات الرسمية والاكاديمية والدولية المعنية بالموضوع السكاني. وقد
أخذ مجلس الوزراء علما بالوثيقة في اجتماعه بتاريخ 2001/8/16 لتصبح وثيقة رسمية تشكل الإطار

³⁶ <https://lebanon.un.org/ar/172232-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-2022>

العام للمبادئ والسياسات السكانية في لبنان، متيحاً المجال للمباشرة في وضع خطة تنفيذية لإدماج أهداف الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية في التخطيط التنموي على المستويين الكلي والقطاعي.

إلا أنه منذ العام 2001، لم يتم تحديث وثيقة السياسة السكانية في ضوء التغييرات التي شهدتها قضايا السكان والتنمية في لبنان ولكي يتم إدماج الأبعاد السكانية في التخطيط التنموي.

5-دمج البعد السكاني في الخطط القطاعية الوطنية

لقد سبق وجرت محاولات لإدماج البعد السكاني في الخطط القطاعية الوطنية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، لحظ القانون 2000/220 الذي صدر بتاريخ 2000/5/29 والمتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة، دمج احتياجات الأشخاص المعوقين ضمن السياسات والقطاعات العامة كافة، فلاحظ معايير الولوج في الأبنية الجديدة وتأهيل القديمة، ورصد الإحتياجات التعليمية ضمن كافة المدارس والجامعات وتليبيتها، وتأمين وسائل النقل والمؤهلة في جميع المناطق ودعم تكلفة التنقل بوسائل خاصة، فضلاً عن تسهيل المشاركة في العمليات الانتخابية كافة في جميع البلديات والمناطق، الخ.

6- توافر القدرات البشرية والمالية والتكنولوجية اللازمة لإدماج قضايا السكان في التخطيط التنموي

تتوافر لدى وزارة الشؤون الإجتماعية القدرات البشرية اللازمة لإدماج قضايا السكان والتنمية في التخطيط التنموي، بما في ذلك المهارات اللازمة في استخدام التكنولوجيا الخاصة ببرامج الإدماج. لكن لا تتوافر الإمكانيات المالية التي تسمح لوزارة الشؤون الإجتماعية باستخدام هذه المهارات.

7-توافر آليات للتعاون والتنسيق مع القطاع غير الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في المجال السكاني

يتم التعاون والتنسيق مع القطاع غير الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في المجال السكاني من خلال عضوية هذه الجهات في الهيئات واللجان الوطنية كافة التي ترأسها وزارة الشؤون الاجتماعية (الهيئة الوطنية الدائمة لشؤون كبار السن - المجلس الأعلى للطفولة- الهيئة الوطنية لشؤون المعوقين - اللجنة الوطنية الدائمة للسكان - اللجنة الوطنية لمحو الأمية).

من جهة أخرى، وضع القانون 2000/220 المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة آليات محددة للتنسيق، مشكلاً لجان تضم في كل مجال جميع الأفرقاء من القطاعين الحكومي وغير الحكومي والمجتمع الأهلي، وعلى وجه التحديد في مجالات الصحة، والعمل، والتربية والتعليم، والرياضة، والنقل، وحتى في تشكيلة الهيئة الوطنية لشؤون المعوقين.

8- إجراء تعدادات أو مسوحات سكانية، آلية التنفيذ والفئات المستهدفة، والإستثمار في تطوير القدرات البشرية والمادية

منذ انجاز تعداد السكان الوحيد في العام 1932، لم تنفذ الحكومات اللبنانية المتتالية أي تعداد آخر للسكان المقيمين في لبنان. وقد تمثلت مصادر البيانات الرسمية عن السكان في المسوحات بالعينة التي تنجزها إدارة الإحصاء المركزي بوصفها الهيئة الرسمية المسؤولة عن الإحصاءات الوطنية وتوفير البيانات الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية عن السكان في لبنان.

أما المسوحات المنجزة من قبل إدارة الإحصاء المركزي بعد العام 2018 فهي:

- "التعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان 2017"، وقد تم إطلاق نتائجه في العام 2018. تم إجراء هذا التعداد بالتعاون مع لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبدعم مالي من حكومتي اليابان والنرويج وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). شمل التعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيش معظمهم في 12 مخيماً و156 تجمعاً على امتداد الأراضي اللبنانية، وهو يقدم معلومات عن الخصائص الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية للاجئين.
- "مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر في لبنان 2018-2019": وهو ممول بالكامل من مفوضية الإتحاد الأوروبي في لبنان وبمساعدة فنية من قبل منظمة العمل الدولية. بلغ حجم العينة حوالي 40.000 أسرة بنسبة استجابة 79 في المائة تقريباً. يغطي المسح المقيمين في الوحدات السكنية في لبنان، ويوفر بيانات إحصائية على مستوى الأقسية للمرة الأولى في لبنان. وتقع مخيمات اللاجئين والتجمعات المجاورة لها، والثكنات العسكرية، والوحدات غير السكنية بشكل عام، خارج نطاقه.

• "مسح القوى العاملة 2022" المنفذ بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. تمثل الهدف الرئيس من هذا المسح في توفير تقديرات محدثة على المستويين الوطني والمناطقى (المحافظات) تغطي مجموعة واسعة من المؤشرات التي تتعلق بسوق العمل وبخصائص أخرى للمقيمين. وللمرة الأولى، تم جمع البيانات عبر الهاتف وإدخالها عبر الأجهزة اللوحية (Tablets). وقد تكونت قاعدة المعاينة لهذا المسح من جميع الأسر التي أبلغت عن رقم هاتف سواء كان خطأ أرضيا أو محمولا خلال تنفيذ "مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر في لبنان" الذي أجرته إدارة الإحصاء المركزي بين عامي 2018 و 2019. وقد بلغ حجم العينة الاجمالي 459,9 أسرة وحجم العينة الفعلي 444,5 أسرة أي بنسبة استجابة 58 في المائة تقريبا. وتغطي العينة المقيمين اللبنانيين وغير اللبنانيين في الوحدات السكنية في لبنان. وتجدر الإشارة الى أن مخيمات اللاجئين والتجمعات المجاورة لها، والتكنات العسكرية، والوحدات غير السكنية بشكل عام، تقع خارج نطاق هذا المسح.

9- تطوير قاعدة بيانات سكانية محدثة دوريا، ومصنفة، ومتاحة للجميع

يتوافر لدى إدارة الإحصاء المركزي ما يسمى بـ "تعداد المباني والمسكن والمنشآت (CBDE)"، وهو بمثابة الإطار الرئيس الذي أعدته هذه الإدارة لسحب العينات الإحصائية والمكون من إطارين اثنين: الأول هو إطار للمسكن، والثاني إطار للمنشآت. يستخدم هذان الإطاران لسحب جميع العينات الإحصائية لإنجاز المسوحات الإقتصادية والإجتماعية.

وبشكل عام، يتضمن تعداد المباني والمسكن والمنشآت البيانات التالية:

1- عدد المباني وتوزيعها في لبنان، والمعلومات ذات الصلة، مثل عدد الطوابق، ومواد البناء الخارجية، وسنة البناء، والاستخدام الرئيس للمبنى، إلخ.

2- عدد المساكن وتوزيعها في لبنان، والمعلومات ذات الصلة، مثل احتلال المساكن، الاستخدام، المساحة، إلخ.

3- عدد المنشآت وتوزيعها، والمعلومات المتعلقة بها، مثل النشاط الإقتصادي والوضع القانوني، إلخ.

ويغطي تعداد المباني والمسكن والمنشآت جميع أنحاء لبنان، والنتائج مجمعة على مستوى الأفضية والمحافظات.

تجدر الإشارة إلى أن هذا التعداد يتم تحديثه دورياً، لكنه غير متاح للجميع بموجب القوانين التي تضمن الحفاظ على سرية المعلومات عن السكان في لبنان.

10- استخدام البيانات السكانية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة في صياغة السياسات والخطط السكانية

تم استخدام البيانات السكانية وبعض المؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة (مع مراعاة أكثر لأهداف دون المؤشرات) في صياغة عدد من الإستراتيجيات والخطط القطاعية نذكر منها:

- الخطة الإستراتيجية الصحية على المدى المتوسط (2016-2020)

- الإستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (2011-2021).

- سياسة الشباب في لبنان 2012

- الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات (2019-2029)

- الإطار الإستراتيجي متعدد السنوات لتوسيع خدمات تنظيم الأسرة الطوعية في لبنان مع التركيز على

السكان النازحين 2017

- خطة العمل الوطنية حول المرأة والسلام والأمن 2019

- الإستراتيجية الوطنية لكبار السن في لبنان (2020-2030)

- خطة العمل الوطنية لمنع وتخفيف زواج الأطفال في لبنان (2020-2025)

11- التغييرات الجذرية والاتجاهات الديموغرافية الناشئة التي برزت في المجال السكاني خلال السنوات

الخمس الماضية وآثارها على التنمية المستدامة

منذ بداية الأزمة السورية في العام 2011، توافدت أعداد هائلة من النازحين السوريين إلى لبنان، ما أثر على التوازن الديمغرافي في البلد لا سيما مع ارتفاع معدل الولادات في صفوف النازحين، ومنهم أعداد كبيرة من غير المسجلين وأعداد مرتفعة من الداخلين إلى لبنان بصورة غير شرعية. وقد نتج من وفود هذه الأعداد الكبيرة

ضغط هائل على البنى التحتية المرهقة أصلاً، كما على المرافق الحيوية لا سيما شبكة الخدمات العامة من كهرباء، مياه، شبكات الإتصالات، مرافق الصحة والتعليم وغيرها، والتي باتت غير قادرة على تلبية الحاجات المستجدة بموازاة تزامن ذلك مع جائحة كورونا وتداعياتها وانفجار مرفأ بيروت والازمة الاقتصادية غير المسبوقة. أدى كل ذلك إلى اتساع رقعة الفقر بشكل خطير في لبنان بالتزامن مع ارتفاع معدلات البطالة ووتيرة هجرة الشباب، وهي ظواهر لها تبعات على فرص التنمية المستدامة، وتمثل عوائق أساسية امام تحقيق اهدافها.

12- التحديات السكانية التي تواجه لبنان حالياً

- وجود أعداد كبيرة من النازحين السوريين المقيمين في لبنان منذ بداية الأزمة في سوريا، حيث إنّ الاعداد المصرّح عنها (دون احتساب المتواجدين بشكل غير شرعي وأعداد الولادات المرتفعة وتلك غير المسجلة)، تكاد تلامس نصف عدد سكان لبنان تقريباً.
- الأخطار التي تهدّد الأمن الغذائي والصحي والتعليمي للسكان في لبنان.
- صعوبة توفير تكاليف العلاج والطبابة للمصابين بالأمراض المزمنة، ما يعرّض حياتهم للخطر علما أنهم ينتمون الى مختلف الفئات العمرية: أطفال، شباب، كبار في السن...
- ارتفاع معدلات البطالة بشكل خطير
- هجرة أعداد كبيرة من الشباب اللبناني إلى الخارج
- أزمة غير مسبوقة تهدد القطاع العام وتأثير ذلك على استدامة عمل المؤسسات والأجهزة الرسمية كونها تشكل الدعامة الأساسية لمقومات الدولة.
- الإتجاهات الديموغرافية خصوصا على صعيد "تعمير السكان" الذي يسير بوتيرة سريعة، ما يطرح ضرورة مواءمة الهياكل المؤسساتية والخدماتية لاحتواء هذه الظاهرة.

13- الأولويات في مجال السكان والتنمية خلال الخمس سنوات القادمة

- تأمين الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وسكن وتأهيلها، بالإضافة الى تأهيل وتحديث البنية التحتية للبلد التي تفتقد الكهرباء والماء، ومعالجة النفايات وشبكة الطرقات والنقل، فضلا عن مراعاة الصيانة والتطوير.

- إيجاد حلول لظاهرة اتساع رقعة الفقر بشكل خطير، ودعم القطاعات الإقتصادية، وتعزيز فرص عمل الشباب بما يخفض معدلات البطالة ويسهم في تخفيف الهجرة المتزايدة.
- مقارنة منهجية لقضايا كبار السن، كون لبنان من البلدان التي تشهد الوتيرة الأسرع في ارتفاع نسبتهم وأعدادهم، ما يحتم ضرورة مواءمة هياكله الخدمائية والمؤسسية والاقتصادية لاحتواء هذه الظاهرة، فضلاً عن توفير الحماية الاجتماعية لهذه الشريحة، وغيرها من الفئات الأكثر ضعفاً.
- مقارنة قضايا الأسرة كوحدة متكاملة، وتنفيذ تدخلات للحماية من التفكك الأسري ومعالجة المشاكل كافة التي تهددها باعتبارها نواة المجتمع الأساسية، كالعامل على الوساطة الأسرية، والتربية الإيجابية مع إشراك الآباء فيها.

القسم الثالث: الكرامة والمساواة

يتناول هذا القسم السياسات والآليات والممارسات التي تبنتها الحكومة منذ العام 2018 لضمان حياة كريمة للجميع. وقد تم التركيز بشكل خاص على مواضيع مكافحة الفقر واللامساواة.

1- التصديق على معاهدات أو اتفاقيات دولية جديدة تتعلق بحقوق الإنسان وما إذا كانت هناك أي تحفظات حولها

أبرمت الحكومة اللبنانية الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري العائد لها في 2023/2/6 بناء على القانون 291 تاريخ 2021/5/12 الذي أجاز لها ذلك. لكن لم يبدأ العمل بتنفيذ هذه الإتفاقية بعد.

2- اعتماد أو إصلاح أو تفعيل سياسات أو قوانين ذات صلة بالأسرة، تحديد السياسة أو القانون والجهة المسؤولة عن التنفيذ

تمت الموافقة على عدد من التعديلات التي قَدّمتها وزارة العدل ومنظمة كفى والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية على قانون حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري (رقم 2014/293 الصادر بتاريخ 2014/5/7 والمعدّل بموجب القانون 204 تاريخ 2020/12/30) **الجهة المسؤولة عن التنفيذ: وزارة العدل، قوى الأمن الداخلي.**
إطلاق وزارة الشؤون الاجتماعية للخطط التالية:

- الخطة الإستراتيجية لحماية النساء والأطفال في لبنان (2020-2027).
- الخطة الوطنية للحد من الزواج المبكر في لبنان وللوقاية منه (2020-2025).
- الإستراتيجية الوطنية لكبار السن في لبنان (2020-2030).

كما تتم حالياً مناقشة إستراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية تطل حكماً الأسرة.

وتسعى وزارة الشؤون الاجتماعية ضمن برامجها وخططها إلى إنفاذ تطبيق قانون "حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري" حيث قامت بتدريب المساعدات الإجتماعيات العاملات في الوزارة منذ العام 2016 على كيفية تطبيقه. كما تقوم بتدريبات دائمة في مجال النوع الإجتماعي للعاملين فيها ولا سيما حول كيفية رصد حالات العنف القائم على النوع الإجتماعي وصولاً إلى الإحالة الآمنة وتنفيذ أنشطة وقاية من هذا العنف. وفي إطار الشراكة مع اليونيسف، جرى تنفيذ دراسة حول إنشاء صندوق مساعدة الناجيات من العنف الأسري المنصوص عنه في المادة 21 من القانون. وقد أفضت هذه الدراسة إلى تعديل القانون لجهة إنشاء حساب عوضاً عن صندوق مع ما يوفره ذلك من أكلاف فيما لو تم إنشاؤه كصندوق يخضع لنظام المؤسسات العامة، في ظل الحاجة إلى حسن استثمار الموارد لتوفير الخدمات المطلوبة للناجيات.

3- اعتماد إصلاحات في قوانين الزواج لمنع زواج الأطفال أو الزواج القسري

يحدّد قانون الأحوال الشخصية سنّ الزواج في لبنان، حيث تختلف السن المسموح بها للزواج بين طائفة وأخرى. وإذ لا يوجد قانون مدني موحد للأحوال الشخصية تخضع له الطوائف جميعها، فلكل طائفة قانون أحوال شخصية خاص بها ينظم أمورها. ولا زلنا نشهد زواجات للقاصرات بسبب اختلاف السن المسموح بها عند الزواج بين طائفة وأخرى.

وقد تقدمت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية باقتراح قانون للحد من زواج الأطفال خلال الفترة الواقعة بين العام 2013 و2016. كما أن هناك اقتراحات قوانين عدة بهذا الخصوص قدمت خلال الفترة 2017-2019، وشكلت لجنة نيابية مشتركة منبثقة عن لجنة الإدارة والعدل ضمت ممثلين وممثلات عن وزارة العدل والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ووزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، ولا يزال اقتراح القانون يناقش في مجلس النواب.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الجهود المبذولة في هذا الإطار أسفرت عمّا يلي:

- إقرار القانون رقم 58 تاريخ 2017/10/17 المتعلق بتعديل قانون الأحوال الشخصية لدى الطائفة الدرزية، إذ حظر زواج الشاب دون السادسة عشرة والفتاة دون الخامسة عشرة؛

- إصدار قرار من المجلس التشريعي الإسلامي الأعلى رقم 62 الأيل إلى تعديل نظام أحكام الأسرة لدى الطائفة السنية وإضافة فصل متعلق بزواج القاصرين. وجاء القرار ليوحد سن الزواج بالنسبة إلى الرجل والمرأة واضعاً شرط إتمام كل منهما سن الثامنة عشرة من العمر وحصر الإستثناء بمن بلغوا الخامسة عشرة سنة. ويمنع الزواج نهائياً دون هذه السن، وتحت أي ظرف لا تقبل المحكمة بالزواج.

أما بالنسبة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، قام المجلس الأعلى للطفولة بالعمل على مواضيع عدة للحد من التمييز بين الجنسين، وذلك اعتماداً على مبدأ عدم التمييز الوارد في اتفاقية حقوق الطفل. وقد تمت بلورة خطة إستراتيجية وطنية بالشراكة مع اليونيسف حول "الحد من التزويج المبكر للأطفال في لبنان" بالتشاور مع الجهات المعنية. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى الوقاية والإستجابة لظاهرة تزويج الاطفال.

4- اعتماد سياسات أو إستراتيجيات وطنية لمكافحة الفقر والتمكين الاقتصادي تراعي البُعدَين الوطني ودون الوطني، مع تحديد الفئات السكانية المستهدفة

على صعيد الخطط الوطنية لمكافحة الفقر والتمكين الاقتصادي، تم إطلاق الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي للمرأة في لبنان في إطار برنامج تمكين المرأة في المشرق MGF³⁷، المدعوم من البنك الدولي والممول من الحكومة الكندية والحكومة النرويجية، وذلك خلال "مؤتمر التمكين الاقتصادي للمرأة العربية" الذي انعقد في

³⁷ MGF: Mashreq Gender Facility

السراي الحكومي (تموز/يناير 2019)، بعد سلسلة مشاورات مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية والوزارات المعنية وعدد من الجمعيات والجامعات والمؤسسات الدولية. كان من أولى أهداف الخطة زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل بنسبة 5 في المائة خلال السنوات الخمس اللاحقة لإطلاقه، وردم الهوة بين الجنسين في هذا المجال.

كما قامت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بتنسيق عمليتي وضع وتنفيذ خطة العمل الوطنية لتطبيق القرار رقم 1325 الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة في العام 2000 ، والتي حددت بموجبها الأهداف التي ينبغي الوصول إليها خلال أربع سنوات (2019-2022) (تمّ تمديدها في ما بعد لغاية العام 2023)، وهذه الخطة تعالج في هدفها الإستراتيجي الأول (النتيجة رقم 3) موضوع مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي.

وفي مجال وضع إستراتيجيات، قامت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في نهاية العام 2022، وبنهج تشاركي وبعد تنظيم عشرة لقاءات تشاورية مع الشركاء من القطاعين العام والخاص، بإعداد الإستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان 2022-2030 بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ووزارة الخارجية الهولندية، وهي تتضمن محورا خاصاً للتمكين الاقتصادي للمرأة. وقريباً، سوف يتم تقديم هذه الإستراتيجية إلى رئاسة مجلس الوزراء بهدف اعتمادها وإقرارها.

ولا بد من الإشارة الى ان هذه الوثائق كلها تعالج موضوع التمكين الاقتصادي ومحاربة الفقر، مستهدفة خصوصاً الفئات المهمشة والمستضعفة من النساء ذوات الإحتياجات الخاصة والكبيرات في السن، إلخ.

أما على صعيد البرامج، تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتنفيذ برامج اجتماعية لمكافحة الفقر وهي : 1- برنامج استهداف الأسر الأكثر فقرا - 2- برنامج أمان، ويستفيد من البرنامجين حالياً حوالي 150 ألف أسرة، ويتوقع زيادة هذا العدد تباعاً للوصول الى 225 ألف أسرة لبنانية.

كما تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية، بالتعاون مع العديد من الجمعيات الاهلية المحلية والدولية، بتنفيذ برامج تدريبية عدة للتمكين الاقتصادي للأسر، وتعمل على وضع أسس برنامج لإخراج الأسر من برنامج الفقر عبر تمكينهم اقتصادياً بالتعاون مع جهات دولية عدة.

من جهة أخرى، وبالنظر الى الأزمات العديدة التي واجهها لبنان والتي أدت إلى إدراج البرامج في إطار الإغاثة ومواجهة الأزمات، وفي ما يتعلق بالأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة، وفي ضوء التصدي لوباء كورونا، تم

استهداف جميع الأشخاص حملة بطاقة المعوق الشخصية في العام 2020 لإستلام مبلغ نقدي شهري بقيمة 400000 ليرة لبنانية، أوكل توزيعه وإدارته الى مؤسسة الجيش اللبناني وتم العمل به لأشهر قليلة. وقد أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية بالشراكة مع اليونيسف ومنظمة العمل الدولية وبتمويل من الإتحاد الأوروبي "برنامج البديل النقدي للأشخاص ذوي الإعاقة". يستهدف البرنامج في مرحلته الأولى، الشباب والشابات الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و28 سنة أي مواليد 1995-2005، والذين لديهم بطاقة معوق شخصية صالحة من وزارة الشؤون الإجتماعية. يدعم البرنامج هؤلاء الأشخاص من خلال تحويل مبلغ 40 دولارا عبر ال OMT لفترة 12 شهرا على الأقل، وتسهيل الحصول على الخدمات الأساسية المتاحة في لبنان.

5- اعتماد إصلاحات لإعادة توزيع الثروة ودعم جهود التنمية (مثل إصلاح النظام الضريبي)

لم تعتمد الحكومة اللبنانية إصلاحات على صعيد النظام الضريبي إلى اليوم، لكن صندوق النقد الدولي يعتبر أن إعادة هيكلة النظام الضريبي في لبنان خطوة أساسية لعكس الإنخفاض في الإيرادات الضريبية، كما تشكل مدماكاً للإصلاحات الإقتصادية المطلوبة في لبنان.

6- اعتماد إستراتيجية جديدة للحماية الاجتماعية أو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية أو توسيع نطاقها مثل نظم التقاعد والتأمين الصحي الشامل والمساعدة الاجتماعية وتعويض البطالة والفئات السكانية المستهدفة (مثل كبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والأسر التي ترأسها النساء والعمال المهاجرين او النازحين أو العمال غير الرسميين)

أقرت الحكومة اللبنانية في ايار 2022، بسعي من وزارة الشؤون الاجتماعية ودعم كل من اليونيسف ومنظمة العمل الدولية، "إستراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية" بهدف بناء نظام اجتماعي مستدام قائم على الحقوق وقادر على الاستجابة للصدمات.

وتهدف إستراتيجية الحماية الاجتماعية الى تحقيق نتائج مختلفة على المستويات الاجتماعية والإقتصادية التي تطل حياة الأفراد، كتقديم المساعدات الاجتماعية، توفير التأمين الإجتماعي، الوصول المالي الى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، بالإضافة الى الإدماج الإجتماعي وتنشيط سوق العمل. كما وتحتل الرعاية الاجتماعية حيزاً هاماً ضمن هذه الإستراتيجية.

ويسعى إطار الحماية الإجتماعية نحو التحول الى توفير خدمات الرعاية الأساسية للفئات المستضعفة ذات الأولوية من خلال مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الإجتماعية مستكملة بالشراكات بين القطاعين الخاص والعام والتعاون مع المجتمع المدني لتأمين خدمات متخصصة. وتستند الحماية الإجتماعية في عملها الى مبدأ المواطنة والتمكين بحيث يوضع المواطن في صميم كل التدخلات الرامية الى تحقيق الرعاية والرفاه وصولاً في النهاية الى تحقيق التضامن والإدماج ونكافؤ الفرص.

وبانتظار وضع خطة العمل التنفيذية للإستراتيجية الوطنية بما يتيح تأطير التمويل اللازم وترشيد الإنفاق وحسن إستثمار الموارد خدمة لقضايا وحقوق الأسر والمواطنين اللبنانيين، وفي إطار معالجتها للأزمات الاجتماعية الراهنة، تتفد وزارة الشؤون الاجتماعية، من خلال كوادرها المتخصصة، مجموعة من البرامج والتدخلات التي تستهدف مختلف الفئات المهمشة والضعيفة.

كما تجدر الإشارة إلى وجود مشاريع قوانين في هذا الصدد مقدمة قبل العام 2018، لم تقر حتى اليوم، لكنها ضرورية لتأمين الحماية الاجتماعية، نشير إليها على سبيل الذكر لا الحصر:

- مشروع قانون الحماية الاقتصادية لكبار السن: يتيح لكبار السن أو الأشخاص الذين يعانون من تراجع قدراتهم الذهنية، اتخاذ تدابير احترازية لحمايتهم من أي استغلال اقتصادي لدى فقدانهم الأهلية القانونية.
- مشروع القانون رقم 248 / 2000: يرمي إلى وضع نظام ضمان صحي اختياري لكبار السن لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

بالإضافة الى إعداد وزارة الشؤون الإجتماعية للخطة الإستراتيجية الخاصة بحماية الطفل والمرأة 2020-2027 بالتعاون مع اليونيسف والتي تتضمن أولويات الوزارة ورؤيتها على مستوى:

- تعزيز إنفاذ الإطار القانوني لحماية الأطفال والنساء في لبنان
 - تطوير القدرات المؤسسية للوزارة (الموارد البشرية، الإجراءات، البنى التحتية واللوجيستية)
 - تطوير خدمات حماية الأطفال والنساء وضمن جودتها
 - التغيير السلوكي والإجتماعي الخاص بحماية الاطفال والنساء من العنف القائم على النوع الإجتماعي.
- وتتضمن "الخطة الإستراتيجية لحماية المرأة والطفل 2020-2027 " تنفيذ أنشطة للوقاية والاستجابة من العنف القائم على النوع الإجتماعي. وقد أنشئت لهذه الغاية، مساحات آمنة في عدد من مراكز الخدمات

الإيمائية التابعة للوزارة، تقدّم مجموعة من الخدمات المتخصصة للفتيات والنساء الناجيات من العنف وتشمل: الرعاية الصحية الأولية، الدعم النفسي الإجتماعي، إدارة الحالة، تمكين القدرات، الإستشارة القانونية. كما تعمل هذه الخطة على تعزيز قدرات العاملين في الوزارة من المساعدات الإجتماعيات، فتمّ تنفيذ دورة تدريبية حول مفاهيم النوع الإجتماعي في أيلول 2020، ودورة تدريب مدربين لعدد من المساعدات الإجتماعيات في الوزارة حول كيفية تنفيذ "أنشطة الوقاية من العنف القائم على النوع الإجتماعي" في شهر آب 2021. شملت هذه الخطة أيضًا عدد من التدريبات للمساعدات الإجتماعيات حول كيفية التدخل مع الأطفال المعرضين للخطر.

إلى جانب التدريبات المنفذة في إطار الخطة المذكورة، تمّ تنفيذ تدريبات مع جهات شريكة أخرى كان آخرها مع "برنامج الأغذية العالمي" في آب 2022 لعدد من المساعدات الإجتماعيات إلى جانب تدريب العاملين في "برنامج دعم الأسر الأكثر فقرا" التابع لوزارة الشؤون الإجتماعية حول "مفاهيم النوع الإجتماعي والإدماج والحماية".

وتعالج كل من خطة العمل الوطنية لتطبيق القرار رقم 1325 الصادر عن مجلس الأمن والإستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان 2022-2030، مواضيع الحماية الاجتماعية أو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية أو توسيع نطاقها.

وخلال العام 2019، بدأت وزارة الشؤون الإجتماعية بالتنسيق مع اليونيسف العمل لإعداد "إستراتيجية التواصل من أجل تغيير السلوك الاجتماعي" والتي ستتضمن سلّة مبتكرة من الأنشطة التي ستساهم في تعزيز الوعي المجتمعي حول قضايا العنف ضد النساء والأطفال.

7- أبرز التحديات أو المعوقات التي تمت مواجهتها في مجالي مكافحة الفقر واللامساواة على صعيد مكافحة الفقر:

- الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وانهيار النظام المصرفي والمالي
- عدم الاستقرار السياسي.
- إنعدام شبكات الأمان الإجتماعي، وشح الموارد المادية المتاحة لتلبية الحاجات.
- تزايد عدد الفقراء بشكل تصاعدي مع الإنحسار القدرة على تقديم الخدمات لجميع المحتاجين

- أزمة النازحين السوريين وما تشكّله من ضغوط على البنى التحتية والمرافق الخدمائية والموارد وفرص العمل. فضلاً عن مزاحمة اليد العاملة السورية لليد العاملة اللبنانية في الكثير من المجالات، وهجرة اللبنانيين بشكل خطير لا سيما من ذوي الاختصاصات في شتى المجالات.

على صعيد اللامساواة:

- الثقافة الاجتماعية السائدة التي تعزز الذكورية والصور النمطية الخاصة بالجنسين فضلاً عن الموروثات الثقافية التي تعزز الممارسات التمييزية ولا سيما بحق الفئات الأكثر ضعفاً كالنساء الأرمال وربات الأسر والكبيرات في السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- العنف بشتى أشكاله الذي يمارس ضد الفتيات والنساء والذي يزداد مع تدهور الوضع في لبنان. وبالفعل، إزدادت مؤخراً حالات قتل النساء من قبل أزواجهنّ في عدد من جرائم القتل، والتزويج المبكر للفتيات وشتى أنواع العنف من جسدي وجنسي. وقد ازداد العنف الأسريّ خلال فترة الحجر المنزلي الذي فرض لمحاربة أزمة تفشي وباء كورونا.
- عدم وجود آليات تنفيذية لبعض القوانين، كما أن هناك حاجة لتعديل بعض القوانين التي من شأنها أن تحدّ من التمييز وعدم المساواة لا سيما قانون الضمان الاجتماعي وقانون العمل لا سيما بالنسبة الى الفتيات والنساء العاملات في القطاعات غير الرسمية، إلى جانب الحاجة إلى إقرار تشريعات تتيح تعزيز المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة ووصولها إلى مواقع صنع القرار.
- غياب الإرادة السياسية لإعطاء المرأة حقها في القانون والممارسات. ولا بد من الإشارة في هذا السياق، الى ان المرأة لم تستطع ان تكون من صناع القرار في الحياة السياسية، إذ لم يزد عدد النائبات في المجلس النيابي الحالي عن ثماني نائبات من اصل 115 مرشحة³⁸ كما لم يكن في الحكومة الحالية سوى وزيرة واحدة بخلاف الحكومة السابقة التي ضمت ست وزيرات وعينت احدهن وزيرة للدفاع الوطني.
- الواقع الاجتماعي الذي يحول دون التمثيل النسائي الأوسع للمرأة في الادارة المحلية وفي المجالس المنتخبة. ففي حين دخلت ست مرشحات الندوة البرلمانية في دورة العام 2018 اي ما نسبته 4.6

³⁸ <https://www.annahar.com/arabic/section/76> /17052022074730467 سياسة

في المائة من نسبة التمثيل، ارتفع العدد ليبلغ 8 نساء في دورة العام 2022³⁹، وهو أعلى عدد منذ العام 1943. ولا يزال تمثيل المرأة ضعيفا في المناصب المهنية والقيادية في البلديات، بالرغم من أن نسبة النساء في المناصب الادارية القيادية العليا والمتوسطة قد احرزت تقدما" وارتفعت من 30 في المائة في العام 2004 لتبلغ 42,3 في المائة في الفترة 2018-2019⁴⁰. ولا بد من الاشارة الى ان التحدي الاصعب والاكثر حدة هو في القطاع الخاص حيث بلغت المناصب الادارية التي شغلتها نساء فقط 26,5 في المائة خلال الفترة 2018-2019⁴¹.

8- أبرز العوامل التي ساهمت في تعزيز أو نجاح الجهود المبذولة لمكافحة الفقر واللامساواة خلال السنوات الخمس الماضية

1- البرامج

- وجود برامج وخطط وإستراتيجيات تم وضعها على المستوى الوطني.
- وضع معايير شفافة للتسجيل ضمن برامج الدعم ساهمت في تعزيز الجهود المبذولة في هذا المجال
- برامج وأنشطة التوعية التي تستهدف فيها وزارة الشؤون الإجتماعية مختلف الفئات المجتمعية والتي تنفذ من خلال مشاريع متنوعة في مراكز الخدمات الإنمائية لا سيما حول الصحة الإنجابية، مكافحة التزويج المبكر، الوالدية الإيجابية..
- مشاريع وبرامج منفذة مع مختلف الشركاء المحليين والدوليين والتي تهدف إلى التمكين الإقتصادي والإجتماعي للنساء والفتيات لا سيما ربات الأسر الفقيرة.

2- الخدمات

الخدمات المباشرة التي تقدمها وزارة الشؤون الإجتماعية للأسر الأكثر فقرا لا سيما "البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرا". وتقدّم الخدمات في هذا البرنامج بناء على معايير واضحة ومحدّدة .

3- الموارد البشرية

³⁹ <https://www.annahar.com/arabic/section/76/17052022074730467>

⁴⁰ <https://unicbeirut.org/UN-%20UNDP-Lebanon-%20CAS>

⁴¹ التقرير الاحصائي الاول في لبنان حول احصاءات النوع الاجتماعي بعنوان واقع النساء والرجال في لبنان بصورة احصائية -بيروت 20 تشرين الاول 2021.

بناء القدرات المعرفية والمهنية للعاملين في الوزارة من خلال التدريبات المستمرة لا سيما العاملين في الصفوف الأمامية مع الفئات الأكثر ضعفا وتهميشا سواء العاملين في مراكز الخدمات الإنمائية، المساعدات الإجتماعيات في الوزارة، العاملين في برنامج دعم الأسر الأكثر فقرا، رؤساء الوحدات الإدارية... من خلال تمكينهم بالمفاهيم والمبادئ الرئيسة التي يبني عليها التدخل مع هذه الفئات، ما يعزز حصولها على الخدمات المتنوعة والمتخصصة بما يحدّ من الفقر والعوز وعدم المساواة.

4- دعم الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة للدولة ولمنظمات المجتمع المدني.

9- أبرز الأولويات التي يتعين استهدافها لمكافحة الفقر وعدم المساواة خلال الخمس سنوات القادمة

. في موضوع الفقر:

- معالجة التحديات الاقتصادية والمالية
- تقديم الدعم المالي المباشر للأسر الفقيرة لتأمين الحد الأدنى من حاجاتها المعيشية.
- التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة مع تأمين التمويل للمشروعات الصغيرة، ما يسمح بانتشال الأسر من دوامة الفقر
- معالجة الأمية في إطار سياسة إجتماعية- إقتصادية وتنموية هادفة إلى الحدّ من الفقر والارتداد إليه
- توسيع دائرة المستفيدين من تقديمات برنامج دعم الأسر الأكثر فقراً
- اعتماد برامج تخريج من برنامج دعم الأسر الأكثر فقراً تتيح تدريب أفراد هذه الأسر وربطهم بسوق العمل.

في موضوع اللامساواة:

- تمكين الفتيات والنساء واعتماد برامج توفر فرص عمل حقيقية لهنّ، ودعم النساء رائدات، واستهداف ربّات الأسر الفقيرة، الأرمال، المطلقات، ذوات الاحتياجات الخاصة...
- وضع إجراءات تنفيذية للقوانين التي يتمّ إقرارها ووضعها موضع التنفيذ.
- معالجة التمييز ضد النساء في القوانين اللبنانية والذي يعتبر سبب عدم حصول المرأة على حقوقها على قدم المساواة مع الرجل في المجتمع، (قوانين الأحوال الشخصية والعقوبات والضمان

الاجتماعي، إلخ.)؛ وتعديل القوانين بحيث تتيح للنساء أن يلعبن أدوارهن في المجتمع كمواطنات كاملات الحقوق، من خلال اعتماد تمييز إيجابي فيها لصالح النساء (مثل الكوتا النسائية في الانتخابات البلدية والنسائية، وفي مجالس إدارة الشركات المساهمة، إلخ.).

القسم الرابع: الشباب

يركّز هذا القسم على السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومات **منذ العام 2018** لتمكين الشباب والشابات وإدماجهم في عمليات التنمية الوطنية.

1- اعتماد أو إصلاح سياسات أو قوانين ذات صلة بالشباب وفئات الشباب المستهدفة.

بدأ العمل على السياسة الشبابية منذ العام 2000 في إطار "مسارات السياسات الشبابية" وذلك من قبل مجموعة من الجمعيات الشبابية في المجتمع المدني ومجموعة الأمم المتحدة الخاصة بالشباب ووزارة الشباب والرياضة المستحدثة آنذاك. وتم إقرار وثيقة السياسة الشبابية في مجلس الوزراء في 3 نيسان 2012 كروية للدولة حول التنمية الشبابية الوطنية وكخطة عمل لوزارة الشباب والرياضة. وتم تحديد فئة الشباب المستهدفة بالسياسة الشبابية بـ **15-29** سنة.

وقد تم تطوير "خطة عمل سياسة الشباب الوطنية"⁴² من قبل وزارة الشباب والرياضة بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف، استنادا الى توصيات سياسة الشباب الوطنية. وقد أطلقت هذه الخطة تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء في شهر أيلول 2022. وتقدم الخطة إطار عمل تشغيلي لسياسة الشباب الوطنية من منظور النوع الاجتماعي، يترجم 20 توصية ذات أولوية تم اختيارها، إلى مجموعة من التدخلات يتعين العمل عليها خلال ثلاث سنوات 2021-2023. وتحدد خطة العمل أيضا الجهات المعنية والكيانات ذات الصلة المسؤولة عن التنفيذ لكل من التدخلات. وتتضمن أيضا إطار عمل لمتابعة كل من التوصيات وتقويمها.

⁴²وزارة الشباب والرياضة، خطة عمل سياسة الشباب الوطنية:

2- الإجراءات المتخذة لدمج قضايا الشباب في تطوير السياسات والبرامج القطاعية وتنفيذها

لقد تم وضع خطة عمل لتدريب الشباب وإشراكهم في العمل التنموي في المجتمعات المحلية وبالشراكة مع البلديات، فضلا عن تنظيم مخيمات عمل تطوعية.

3- وضع استراتيجيات للشباب والأمن والسلام

أطلقت الحكومة اللبنانية "الاستراتيجية الوطنية لمنع التطرف العنيف" (صدق عليها مجلس الوزراء في 27 آذار 2018)، وكانت وزارة الشؤون الاجتماعية شريك أساس في إعداد هذه الإستراتيجية التي تستهدف بشكل كبير الشباب.

تتضمن الإستراتيجية أهداف عامة هي: استعادة الثقة الإجتماعية، تعزيز المواطنة، تحقيق العدالة الإجتماعية، رصد التحولات الإجتماعية؛ يضاف إليها 9 محاور أساسية:

1- الحوار ومنع نشوب النزاعات

2- تعزيز الحكم الرشيد

3- العدالة وحقوق الإنسان وسيادة القانون

4- التنمية المدنية/الحضرية وإشراك المجتمعات المحلية

5- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

6- التعليم والتدريب وتنمية المهارات

7- التنمية الإقتصادية وخلق فرص عمل

8- التواصل الإستراتيجي والمعلوماتية ووسائل التواصل الإجتماعي

9- تمكين الشباب

وتعمل وزارة الشؤون الاجتماعية مع الشباب من خلال اقسامها كافة على تحضير أرضية تنموية وتوعوية لإشراكهم في المنصة الوطنية للتطوع التي تهدف الى التنمية وتأمين الأمن والسلم، والتي نشأت تحت مظلة "خطة عمل سياسة الشباب الوطنيّة" التي أطلقت تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء في أيلول 2022. وقد أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية واليونيسف المنصة الوطنيّة لتطوع الشباب والشابات "نحن متطوعون ومتطوعات" في 9 آذار 2023 بفضل تمويل مقدم من مملكة هولندا من خلال "آفاق" (Prospects). تهدف منصة "نحن متطوعون/ متطوعات" الى الجمع بين نقطتين: إشراك فئة الشباب في العمل التطوعي وتشجيع فرص التطوع الحقيقي في قطاعات عدّة من خلال بناء شراكات مع منظمات المجتمع المدني (CBO's) والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في لبنان. سيتمكن الشباب والشابات من الاختيار من بين الفرص التطوعية وفقا لاهتماماتهم ومهاراتهم، على أن يُصار الى توفير الفرص المطلوبة عبر الشركاء والمنظمات وبينها: الشركات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات.

تستهدف المنصة الشباب والشابات الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاما، بالإضافة الى مجموعات الشباب المدعومة من اليونيسف، مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفا وتهميشا. وستوفّر المنصة إمكانية الوصول العادل الى فرص مشاركة الشباب والشابات في تعلّم مهارات جديدة وتطوير كفاءاتهم ودعم انتقالهم الى مرحلة البلوغ ودخول سوق العمل.

4-إنشاء مؤسسات أو آليات حكومية جديدة تعنى بتنسيق السياسات والبرامج التي تستهدف الشباب وتوافر الموارد المطلوبة لها.

في هذا المجال، تم تحديث هيكلية وزارة الشباب والرياضة وازدادة دائرة الشباب.

5-الإجراءات المتخذة لتحسين نوعية التعليم وصقل المهارات بما يلائم احتياجات سوق العمل وتعزيز فرص الوصول إليه (نوعها والجهات التي نفذتها والجهات المستفيدة منها).

اعلن المركز التربوي للبحوث والإنماء في 2023/11/23 موافقة الهيئة الوطنية العليا للمناهج، على الإطار الوطني لمناهج التعليم العام ما قبل الجامعي الذي يفتح الباب أمام انطلاق ورشة وضع المناهج المبنية على هذا الإطار الوطني، ومن ثم تأليف الكتب الورقية والرقمية، والانتقال إلى العصر الرقمي.

وقد شهدت الأعوام الخمسة الماضية محاولة لتنظيم تعليم الأطفال الذين يعانون من تأخر مدرسي وصعوبات تعليمية، ونقل مسؤولية هذا الملف من وزارة الشؤون الاجتماعية الى وزارة التربية الوطنية. كما فتح مدارس دامجة في الأقضية. لكن في واقع الأمر، يزداد الطلب على مؤسسات الرعاية التي تدعمها وزارة الشؤون الاجتماعية - مديرية الخدمات الاجتماعية - مصلحة شؤون المعوقين، والمركز النموذجي للمعوقين، سواء في تعليم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، او تشخيص الصعوبات التعليمية، ودعم المدارس التي تستقبل التلاميذ الذين يعانون من تأخر مدرسي، خاصة من هم دون الثانية عشر من العمر. ويتم العمل حالياً على تطوير الهيكلية الإدارية لتفعيل العمل ضمن الوزارة.

كما اعتمدت وزارة الشؤون الاجتماعية عدد من البرامج والدورات التدريبية التي استهدفت الشباب والنساء وعززت فرص ربطهم بسوق العمل مع شركائها المحليين والدوليين.

6- تنفيذ برامج تهدف إلى ضمان الحق في العمل اللائق وتوفير فرص العمل وشمول فئة الشباب في برامج الحماية الاجتماعية بدون تمييز، والجهة المسؤولة، والفئات الشبابية المستهدفة.

لا تتوفر معلومات حول هذا الموضوع.

7- وضع برامج تشجع الشباب على الاستثمار في المشاريع الصغيرة وريادة الأعمال والتعاون مع القطاع الخاص (اسم البرنامج، الجهة المسؤولة عنه، الفئات الشبابية المستهدفة).

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بتنفيذ الحملة الوطنية للتوعية تحت شعار (خلي قلبك ع عيلتك) ومن ضمنها تم اجراء جلسات توعية في موضوع الإدارة المالية للمشاريع الصغيرة.

8- وضع آليات لزيادة وعي الشباب حول المواطنة وتشجيع مشاركتهم المدنية لا سيما في عمليات تطوير وتنفيذ وتقويم السياسات التي تؤثر على حياتهم، والجهة المسؤولة ومهامها وأبرز إنجازاتها.

تتوافر آليات لزيادة وعي الشباب حول المواطنة وتشجيع مشاركتهم المدنية من خلال مخيمات العمل التطوعية التي تنظمها وزارة الشؤون الاجتماعية في المناطق النائية والتي تهدف الى تعزيز المواطنة، وعدم التمييز،

وكسر العوائق الاجتماعية والطائفية بين أفراد المجتمع والشباب فيما بينهم، فضلا عن تعزيز القدرة على الإتصال والتواصل.

وكما سبق وذكرنا، قامت الوزارة بالتعاون مع اليونيسف بإطلاق منصة الكترونية للتطوع تستهدف جمع الشباب والشابات وتنظيم الأنشطة التطوعية لهم وهي المنصة الوطنية لتطوع الشباب والشابات "نحن متطوعون ومتطوعات" التي تم اطلاقها في 9 آذار 2023.

أما على صعيد إشراك الشباب والشابات في إعداد الخطط والإستراتيجيات الوطنية، حرصت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية على إشراك الشباب والشابات (من خلال الجامعات والأحزاب والنقابات والبلديات ومنظمات المجتمع المدني) في عملية الإعداد لخطة العمل الوطنية لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن، وفي إعداد الإستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان 2022-2030، آخذة في الاعتبار تطلعاتهم، ومقترحاتهم، والتحديات التي يواجهونها، وحرصت على تضمين أولوياتهم في هذه الخطط والإستراتيجيات.

9- بناء شراكات جديدة مع المؤسسات غير الحكومية كمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتنفيذ برامج تستهدف حماية حقوق الشباب وتمكينهم.

تنفذ وزارة الشؤون الاجتماعية معظم برامجها من خلال مراكز الخدمات الانمائية بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الاهلي بشكل مستمر.

10- جمع البيانات والإحصاءات المفصلة والمنشورة حول الشباب

تتضمن المسوحات بالعينة التي تنفذها إدارة الإحصاء المركزي والتي سبق ذكرها في القسم الثاني المتعلق بالسكان والتخطيط الإستراتيجي (السؤال 8) بيانات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية مصنفة بحسب فئات العمر والجنس وبالتالي تتيح الحصول على بيانات واحصاءات مفصلة حول الشباب.

11- أبرز التحديات أو المعوقات التي تمت مواجهتها في مجال تمكين الشباب خلال السنوات الخمس الماضية

- الإحباط النفسي نتيجة الانهيار المالي وسوء الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية السائدة في البلاد
- تكاليف التعليم الجامعي وغلاء المعيشة
- الأرتفاع المستمر لمعدل البطالة في فئات الشباب ونقص فرص العمل
- محاولات إيجاد فرص عمل خارج لبنان

12- أبرز العوامل التي ساهمت في تعزيز أو نجاح الجهود المبذولة في مجال تمكين الشباب خلال السنوات الخمس الماضية

اشراك الشباب من خلال تصميم واحتضان المبادرات الشبابية

13- أبرز الأولويات والاتجاهات الناشئة التي يتعين استهدافها في مجال حماية وتمكين الشباب وضمان حقوقهم خلال السنوات الخمس القادمة

- تعزيز انخراط الشباب في العمل التنموي والتطوعي
- توفير منح تعليمية مدرسية وجامعية
- الاهتمام بالصحة النفسية
- تقديم الدعم المالي لتأسيس مشاريع صغيرة يقوم بها الشباب.

14- معلومات إضافية

- تنمية قدرات الشباب على الصعيد النفس إجتماعي وتزويدهم بالمعلومات حول جائحة كورونا وكيفية مواجهتها. وفي هذا الإطار، تم إنشاء فرق تطوعية في بعض المناطق اللبنانية لمواجهة الجائحة (خلية أزمة).

- عقد اجتماعات عدة بالشراكة مع اليونيسف، والتحضير لإطلاق المنصة الوطنية للتطوع مع الشباب والجمعيات.

القسم الخامس: الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة

يركز هذا القسم على السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومات منذ العام 2018 لحماية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وتعزيز فرص وصولهم الى الخدمات والفرص بدون تمييز وإدماجهم في عمليات التنمية الوطنية.

1- اعتماد أو تعديل قوانين وإستراتيجيات تماشياً مع إتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ولا سيما للنساء والفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة

تعمل وزارة الشؤون الإجتماعية حالياً على بلورة إستراتيجية وطنية لحماية الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم. كما أبرمت الحكومة اللبنانية الإتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والبروتوكول الاختياري العائد لها بتاريخ 2023/2/6 بموجب المرسوم رقم 10966.

كما إن الخطة الوطنية التنفيذية للقرار 1325، واستراتيجية المرأة في لبنان (2022-2030) تلحظان حقوق النساء ذوات الاحتياجات الخاصة.

2- اعتماد برامج أو إجراءات لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومكافحة التمييز ضدهم، لا سيما للنساء والفتيات ذوات الاحتياجات الخاصة، والجهة المسؤولة عن التنفيذ، والفئات المستهدفة.

لم يتم اتخاذ اي اجراءات جديدة خاصة بالاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، إلا ان اللجنة الحكومية التي أنشئت لمواجهة وباء الكورونا، أصدرت توجيهات خاصة لتأمين اللقاح لهؤلاء الأشخاص.

3- جمع البيانات والإحصاءات المفصلة حول الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ونشرها، مصدر البيانات (تعدادات سكان، مسح قوى العاملة، مسح الأسر المعيشية، إلخ) والسنة التي جرى فيها جمع المعلومات، والجهة المسؤولة عن ذلك.

تضمن "مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية للأسر في لبنان 2018-2019" الذي أجرته إدارة الإحصاء المركزي والذي سبق ذكره في القسم الثاني من هذ التقرير والمتعلق بالسكان والتخطيط الإستراتيجي (السؤال 8) بيانات تتعلق ببعض خصائص الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة.

من ناحية أخرى، لدى وزارة الشؤون الاجتماعية برنامج خاص لحاملي بطاقة الإعاقة الشخصية حصراً، إذ إن موضوع الإعاقة يعتمد عملية المسح من خلال التسجيل، وهو غير ملزم. وهذه العملية هي لامركزية تقوم بها وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال برنامج منبثق عنها وبالتنسيق مع الهيئة التأسيسية لشؤون المعوقين "تأمين حقوق المعوقين"، وذلك منذ العام 1996 من خلال 8 مراكز متخصصة في جميع المحافظات، وسوف يشهد العام 2023 افتتاح مركز تاسع. وقد لحظ القانون 2000/220 (المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة) هذه الآلية في مواد 2 و3 و4.

4- بناء شراكات مع منظمات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص وغيرهم من الفاعلين في مجال الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة مع تحديد مجال الشراكات والأنشطة ذات الصلة والجهات المشاركة.

ضمّت الاجتماعات التشاورية العشرة التي نظمتها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة لإعداد الإستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان 2022-2033 المنظمات التي تعنى بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ومختلف الأقران من القطاعين العام والخاص، مع الأخذ في الاعتبار تطورات واحتياجات الجميع، وبالتالي تمّ تضمين مقترحاتهم في مضمون الإستراتيجية.

وتعمل وزارة الشؤون الاجتماعية بالشراكة مع المجتمع الاهلي من خلال التعاقد مع مؤسسات متخصصة لتأمين التعليم والتدريب والتأهيل للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في ظل عدم توافر فرص الدمج الكامل والتعليم الشامل لهؤلاء الأشخاص وللأطفال الذين يعانون من صعوبات تعليمية.

5- أبرز التحديات أو المعوقات التي تمت مواجهتها في مجال تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وتمكينهم خلال السنوات الخمس الماضية

- عدم تطبيق القانون 2000/220 المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين
- الوضع الإقتصادي والسياسي والأزمات المتلاحقة في البلاد
- عدم توافر رؤية واضحة او إستراتيجية خاصة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

- عدم التنسيق بين الادارات الحكومية كافة في ما يختص بتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة
 - الشح في الميزانية المخصصة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والحاجة الملحة الى إعادة النظر فيها في ضوء الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية السائدة وتدهور قيمة الليرة اللبنانية نتيجة الأزمة المالية المستقلة.
 - مشكلة تحديث البيانات وعدم استخدامها لإعادة النظر في تطوير الخدمات الحالية او تحديد الخدمات والحاجات المستجدة التي لا تؤمن من اي جهة رسمية. وقد ازداد الوضع سوءا مع الأزمة الاقتصادية والإجتماعية والمالية.
 - ازدياد الفقر، ما ألزم السعي الى تأمين الأساسيات، من أكل وشرب ومكسى، من خلال البرامج الوطنية للحد من الفقر
 - ضعف الموازنات الرسمية وغلاء المعيشة وتدهور قيمة الليرة اللبنانية، ما أوقف برامج تأمين الخدمات الداعمة والاستشفاء والضمان الاجتماعي.
 - توقف جميع الخدمات العامة من كهرباء ومياه، وصيانة شبكات الطرق والنقل، وصيانة البنية التحتية والأبنية وتأهيلها، ما يسهم في مضاعفة الحوادث التي قد يتعرض لها الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
 - توقف القدرة على مواكبة التطور التقني على صعيد الأجهزة والتقنيات التعليمية وغيرها.
 - انتشار وباء الكورونا وتداعياته وصعوبة حماية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وحجرهم وانزوائهم خوفا من العدوى، وانعدام الحياة الإجتماعية وما ترتب عليه من آثار على الصحة النفسية.
- 8- أبرز الأولويات والاتجاهات الناشئة التي يتعين استهدافها في مجال حماية وتمكين الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وضمان حقوقهم خلال السنوات الخمس القادمة**
- تعديل وتحديث المهام والصلاحيات الموكلة الى وزارة الشؤون الاجتماعية في شأن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والميزانية المخصصة لهم.

- إدماج القضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في جميع البرامج والسياسات والإستراتيجيات في الوزارات والمؤسسات العامة كافة.
- تعديل القانون 2000/220 الخاص بحقوق الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة ليتطابق مع الإتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتنفيذ بنود هذه الإتفاقية.
- دعم وتشجيع جمعيات حقوق الانسان وتضمين نشاطاتها برامج خاصة بحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تسهيل الدمج التربوي وتهيئة الدمج المهني وتطبيق القانون 2000/220 بجميع فقراته الخاصة بالتربية.
- تاهيل الأماكن العامة والبنى التحتية، وتأمين وسائل النقل والخدمات الصحية وفرص العمل للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تحديث وتفعيل وتطوير الخدمات المباشرة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ودعم أسرهم.
- تأمين شبكة أمان صحية اجتماعية خاصة للذين يعانون من إعاقات شديدة ولكبار السن.
- حماية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وبخاصة الذين يعانون من اضطرابات نفسية عميقة.
- استحداث برامج معتمدة من قبل القطاع الرسمي خاصة بالتأهيل المجتمعي.
- دعم الشخص ذو الاحتياجات الخاصة في أسرته وبيئته، وإشراكه في القرارات المرتبطة بحياته.
- تحديث قاعدة البيانات الخاصة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وإجراء استفتاءات تتعلق باحتياجاتهم وأولوياتهم.
- اعتبار الإعاقة المؤشر الأول عند رصد حالات الفقر.
- ضمان معاش دائم لمن يعاني من إعاقات تمنعه من مزاولته أي عمل.

وعلى وجه الخصوص:

- ضمان مجانية العلاج والاستشفاء.
- تغطية واعفاء من الضرائب والرسوم لجميع التجهيزات المتعلقة بهم، سواء متاخمة (كراسي أطراف الخ.) أم عامة (مساعد، تاهيل منازل، أماكن عمل، وسائل عمل...)

- تأمين وسائل نقل عامة مؤهلة وتفعل الرقابة على تأهيل الأبنية الجديدة وتأهيل القديمة، وبنوع خاص المدارس والجامعات.
- مراعاة الكوتا في التوظيف وبشكل خاص في القطاع العام.
- تأهيل جميع العمليات الانتخابية بما يحفظ كرامة الشخص ذي الاحتياجات الخاصة المنتخب.

7-العوامل المساعدة والفرص المتاحة التي ساهمت في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة وتمكينهم خلال السنوات الخمس الماضية

- القانون 2000/220 الخاص بحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (مع انه يحتاج الى تحديث وتطبيق).
- اهتمام وزارة الشؤون الاجتماعية بقضايا الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (علما أن هناك حاجة الى إعادة ترتيب الأولويات في البرامج والخدمات المتوفرة).
- وجود قطاع أهلي ومنظمات غير حكومية ناشطة في مجال الاهتمام بقضايا الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

القسم السادس: الصحة

- يركز هذا القسم على السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة اللبنانية منذ العام 2018 لضمان حياة صحية للجميع مع التركيز على تلبية الاحتياجات المتعلقة بالحقوق الإنجابية وخدمات الصحة الإنجابية والجنسية.
- 1- اعتماد أو تعديل القوانين والسياسات لتلبية الاحتياجات المتعلقة بالحقوق الإنجابية وتوفير خدمات الصحة الإنجابية والجنسية في المدن والريف، تحديد اسم القانون أو السياسة وتاريخ الاعتماد، والمجموعات السكانية المستهدفة.**

لم يتم تعديل أي قانون أو سياسة بل تم اعتماد برامج ضمن دائرة الرعاية الصحية الأولية، تستهدف الفئات المهمشة. وفي كانون الاول 2018، تم إطلاق "الإستراتيجية الوطنية لتنظيم الاسرة"، كما تم تحديث المبادئ

التوجيهية الوطنية لتوفير الخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية حيث تمت إضافة فصول متعلقة بوباء كورونا - كوفيد 19، تغذية المرأة الحامل خلال الأزمات، الاستعداد والإستجابة لحالات الطوارئ، الخ.

ولا بد من الإشارة الى "برنامج الصحة الإنجابية" في وزارة الشؤون الإجتماعية، والذي يتم من خلاله تنفيذ دورات تدريبية حول مواضيع الصحة الإنجابية ومن خلالها تتم التوعية على الأمراض المنقولة جنسياً.

2- وضع إستراتيجيات وخطط تنفيذية أو برامج لتلبية الاحتياجات المتعلقة بالحقوق الإنجابية وخدمات الصحة الإنجابية والجنسية وتوفير الخدمات لجميع السكان (مثلاً الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة والمهاجرين والأشخاص في المدن والريف). تحديد اسم الإستراتيجية أو البرنامج وتاريخ الاعتماد، والجهة المسؤولة عن التنفيذ والتقويم، والفئات السكانية المستهدفة.

يتم تنفيذ "برنامج الصحة الانجابية والجنسية" على الأراضي اللبنانية كافة، من خلال مراكز الرعاية الصحية الأولية التي يبلغ عددها 284، بالإضافة الى 82 مستوصف و 14 مستشفى حكومي. أما الدائرة المسؤولة عن هذا البرنامج فهي "دائرة الرعاية الصحية الأولية"، بالتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين كافة، بهدف تأمين تغطية شاملة لخدمات الصحة الانجابية والجنسية لكل الأفراد المقيمين على الأراضي اللبنانية دون استثناء.

3- وضع قوانين أو سياسات أو اتخاذ إجراءات للقضاء على زواج الأطفال والزواج القسري والحمل المبكر. تحديد اسم القانون أو السياسة أو الإجراء وتاريخ الاعتماد.

لقد تم تقديم مشروع قانون لتحديد السن القانوني للزواج ومنع زواج القاصرات ولكنه لم يقرّ.

4- وضع برامج أو إجراءات لضمان حصول الأزواج على خدمات ومعلومات تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الإنجابية. توفير المعلومات عن هذه البرامج أو الإجراءات والفئات المستهدفة والجهات المسؤولة عنها.

تعتبر المشورة والإرشاد جزءاً لا يتجزأ من برنامج الصحة الانجابية والجنسية وتنظيم الأسرة، و"المشورة والإرشاد" هما أحد البرامج الأساسية في دائرة الرعاية الصحية الأولية، وهو يوفر هذه الخدمات بتكلفة رمزية. وتقوم مراكز الرعاية الصحية الأولية بتنفيذ نشاطات تثقيفية مجتمعية للتعريف عن الخدمات الأساسية للرعاية الصحية الأولية ومن ضمنها خدمات الصحة الانجابية والجنسية. و قد تم تدريب اكثر من 300 قابلة قانونية على الاراضي

اللبنانية كافة لتقديم المشورة حول تنظيم الأسرة، وتم إطلاق هذه الخدمة ايضا" في قسم التوليد في بعض المستشفيات الحكومية وذلك بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان في لبنان.

كما عملت وزارة الشؤون الإجتماعية بالتعاون والشراكة مع منظمة "أبعاد"، على تطوير دليل برنامج أب كمورد تدريبي وطني لتعزيز الوالدية الإيجابية وتفعيل مشاركة الأزواج والآباء في نماء الطفولة المبكرة.

5-إنشاء آليات تعزز التزام مقدمي خدمات الصحة الإنجابية والجنسية بحقوق الإنسان والمعايير الأخلاقية والمهنية.

ان مراكز الرعاية الصحية الأولية ملتزمة بحقوق الانسان والمعايير الاخلاقية والمهنية الصادرة عن نقابات المهن الطبية، كنقابة أطباء لبنان ونقابة الممرضات والممرضين في لبنان، ومن ضمن شروط العمل في مراكز الرعاية الصحية الأولية انتساب العاملين الصحيين الى نقابات المهن التي يزاولونها.

وضمن برنامج الإعتماد، تقوم "دائرة الرعاية الصحية الأولية" بتحضير آلية موحدة للعاملين الصحيين كافة للتعهد بالالتزام بحقوق الانسان والمعايير الأخلاقية والمهنية.

6-توسيع نطاق التغطية وزيادة عدد الوحدات الصحية التي تقدم خدمات تنظيم الأسرة/الصحة الإنجابية في المدن والريف.

لقد تمت زيادة مراكز الرعاية الصحية الأولية (مراكز صحية تابعة لوزارة الصحة العامة ومراكز الخدمات الانمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية) من 229 الى 284 مركزا" يقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية كافة، بما فيها خدمات الصحة الانجابية والجنسية. وقد تم توسيع نطاق هذه الخدمات ليشمل 82 مستوصفا" و 14 مستشفى حكومي موزعة على المناطق والأقضية كافة. كما تم تطوير البرنامج الصحي الممكن المعتمد في مراكز الرعاية الصحية الأولية كافة والمستوصفات والمستشفيات المعنية بغية توثيق الخدمات المقدمة ومراقبة المؤشرات المتعلقة بها.

7- وضع برامج أو إجراءات لزيادة إمكانية وصول الرجال والمراهقين إلى معلومات وتوجيهات وخدمات الصحة الإنجابية والجنسية. توفير المعلومات عن هذه البرامج أو الإجراءات والفئات المستهدفة والجهات المسؤولة عنها.

في سياق خطة وزارة الصحة العامة لتأمين تغطية صحية شاملة لجميع المستفيدين من الرعاية الصحية الأولية، وتعزيز قدرات النظام الصحي في لبنان، وبعد تزايد معدلات الفقر وتدهور الوضع الاقتصادي المستمر في لبنان، بالإضافة إلى تداعيات إنفجار مرفأ بيروت الذي هز لبنان في 4 آب 2020، وبعد نجاح بروتوكول الإستجابة الفورية بعد هذا الإنفجار، أطلقت وزارة الصحة العامة، بالتعاون مع الشركاء من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية، بروتوكول دعم الرعاية الصحية الأولية على المدى الطويل.

يهدف البروتوكول الى توفير سلة من الخدمات الصحية مؤلفة من أربع رزم أساسية وأهمها، رزمة الصحة والعافية الخاصة بالفئات العمرية بحسب الجنس (0-18 سنة، +19 للإناث، +19 للذكور و >65 سنة)، والتي تقدم من خلالها الخدمات الوقائية كافة الخاصة بالكشف المبكر عن الأمراض المنقولة جنسياً وتنظيم الأسرة والكشف المبكر عن سرطان الجهاز التناسلي. كما وضعت الوزارة خطة تواصل لنشر المعلومات حول الخدمات المتاحة في مراكز الرعاية الصحية فضلاً عن رسائل وقائية للفئات كافة بما في ذلك الرجال و المراهقين.

8- وضع برامج أو إجراءات لزيادة إمكانية وصول النساء والفتيات إلى معلومات وتوجيهات وخدمات الصحة الإنجابية والجنسية. توفير المعلومات عن هذه البرامج أو الإجراءات والفئات المستهدفة والجهات المسؤولة عنها.

الإجابة نفسها الخاصة بالسؤال رقم 7 مع إضافة رزمة الأمومة المأمونة والصحة الانجابية.

9- وضع برامج أو إجراءات لبناء قدرات العاملين الصحيين لتحسين جودة خدمات الصحة الإنجابية والجنسية لا سيما الخدمات المقدمة إلى النساء. توفير المعلومات عن هذه البرامج أو الإجراءات والفئات المستهدفة والجهات المسؤولة عنها.

بصفتها المسؤول المباشر عن جودة الخدمات المقدمة من المنافذ الصحية التابعة لها، قامت دائرة الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة العامة بتنسيق وإعداد العديد من التدريبات لتحسين جودة خدمات الصحة الانجابية والجنسية وذلك بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وكان آخرها سلسلة تدريبات عن رعاية المرأة الحامل قبل الولادة وبعدها. كما نفذت سلسلة من التدريبات الافتراضية حول الحمل والجائحات (كورونا

- كوليبرا) وأهمية اللقاح للوقاية من هذه الأمراض. بالإضافة الى سلسلة أخرى من التدريبات شملت إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي والعناية السريرية للناجيات/ الناجين من الاعتصاب.

10- وضع سياسات وبرامج لتحفيز الموارد البشرية في القطاع الصحي ومقدمي الخدمات الصحية والصحة الإنجابية والجنسية للبقاء في البلد والتقليل من هجرة الأدمغة. توفير المعلومات عن هذه السياسات أو البرامج والفئات المستهدفة والجهات المسؤولة عنها.

انطلق برنامج "الدعم الوطني للرعاية الصحية الأولية على المدى الطويل" **Long Primary Healthcare Subsidization Program** في العام 2021، ويقدم هذا البرنامج الفرصة للمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية بدعم مراكز الرعاية الصحية الأولية من خلال رزمة من الخدمات بحيث تقدم الجهة المعنية الدعم اللوجستي والمادي وبناء القدرات للعاملين الصحيين في المركز، ما يحفز العاملين على البقاء في مناطقهم وتقديم الخدمات لها.

كما انطلق في عام 2021 "مشروع دعم برنامج الصحة الإنجابية والجنسية" في 31 مركزاً "موزعاً" على المحافظات كافة، وتجسد بتدريب وتوظيف 31 قابلة قانونية ضمن معايير وخبرات معينة لضمان جودة واستمرار هذا البرنامج.

11- تطوير أو تعديل خدمات صحة الأم بما يضمن الجدوى وتقليل التكاليف على المستفيدين من هذه الخدمات. تحديد أبرز هذه التطورات أو التعديلات.

أعطت دائرة الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة العامة الفرصة للمنظمات الدولية لدعم مراكز الرعاية الصحية الأولية عبر "برنامج الدعم الوطني للرعاية الصحية الأولية على المدى الطويل" من خلال تقديم خدمات شبه مجانية للمستفيدين وذلك ضمن الإستجابة للأزمات المتتالية التي تعصف بلبنان.

12- تطوير برامج لتعزيز صحة الشباب بما في ذلك الجانب النفسي ومكافحة الممارسات الضارة لا سيما تلك المتعلقة بالتدخين والكحول والمخدرات والسلامة على الطرق. تحديد البرامج والفئات المستهدفة.

تقوم دائرة الرعاية الصحية الأولية بالتعاون مع البرنامج الوطني للصحة النفسية بمسح حالات الاكتئاب للمستفيدين في مراكز الرعاية الصحية الأولية وبخاصة الشباب منهم. وتترافق هذه الخدمات مع حملات توعية عبر منصات ووسائل التواصل الاجتماعي.

كما تم تعزيز "البرنامج الوطني للوقاية من الإدمان" الذي أنشأته وزارة الشؤون الاجتماعية في العام 2010، ويستهدف الشباب خصوصا في المدارس والمعاهد والجامعات.

13- تطوير برامج تتعلق بالوقاية والتشخيص والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والأمراض الأخرى المنقولة جنسياً. توفير معلومات حول هذه البرامج والفئات المستهدفة والخدمات المقدمة.

طورت وزارة الصحة اللبنانية منذ العام 2018 أدوات عدة تتعلق بتشخيص نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه، بالإضافة الى تطوير أساليب العلاج.

من حيث التشخيص، استطاعت الوزارة ان تدعم الفحوصات المخبرية للأشخاص المصابين، وذلك بتغطية الكلفة دون مقابل مادي.

لذلك عملت على استحداث مركز فحص ال **PCR** ضمن "البرنامج الوطني لمكافحة السيدا" وذلك للتخفيف من اعباء التنقل للأشخاص حاملي الفيروس.

من حيث الوقاية، بالإضافة الى اساليب الوقاية المتبعة وطنيا، أضاف البرنامج الوطني الوقاية ما قبل التعرض **PREP** وذلك لاستهداف الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال والأزواج غير المتوافقين.

اما من جهة العلاج، يعطي البرنامج العلاج دون مقابل لجميع الأشخاص المصابين بالفيروس، شاملا للمواطنين المقيمين والمهاجرين واللاجئين من الجنسيات كافة.

14- اعتماد قوانين لحماية حقوق الإنسان للمتعايشين مع فيروس نقص المناعة/ الإيدز وحظر جميع أشكال التمييز والعنف ضدهم. توفير المعلومات عن هذه القوانين والفئات المستهدفة والجهات المسؤولة عنها.

تطبق القوانين المرعية الاجراء في لبنان والتي تنطبق على حماية حقوق الانسان، على جميع الأشخاص المقيمين في لبنان بدون تمييز وبغض النظر عن ميولهم الجنسية أو اصابتهم المرضية.

15- اعتماد برامج أو إجراءات لحماية حقوق الإنسان للمتعايشين مع فيروس نقص المناعة/ الإيدز وحظر جميع أشكال التمييز والعنف ضدهم. توفير المعلومات عن البرامج أو الإجراءات والفئات المستهدفة والجهات المسؤولة عنها.

يقوم البرنامج الوطني لمكافحة السيدا (التابع لوزارة الصحة العامة) برفع مستوى المعرفة والتتقيف عن الإصابة بفيروس السيدا بإستمرار. ويعنى البرنامج دائماً بالحد من التمييز تجاه المتعايشين مع الفيروس ويكون ذلك عن طريق برامج ونشاطات مختلفة تهدف إلى عدم التمييز لدى الفئات المجتمعية كافة، فضلاً عن التركيز على الحقوق والواجبات المتعلقة بهذه الفئات.

16- تطوير برامج لتوفير التربية الجنسية المناسبة ثقافياً وعمرياً في المدارس وخارجها. توفير معلومات عن هذه البرامج والفئات المستهدفة والجهات المسؤولة عنها.

لا تتوافر معلومات عن برامج لتوفير التربية الجنسية المناسبة ثقافياً وعمرياً في المدارس وخارجها.

17- وضع برامج تستهدف الرجال والشباب في مجال مكافحة الاعتداء الجنسي والعنف ضد النساء والفتيات. توفير معلومات عن هذه البرامج والفئات المستهدفة والجهات المسؤولة عنها.

قامت بعض منظمات الامم المتحدة و الجمعيات الأهلية المعنية بمبادرات وتدريبات وحملات متلفزة في مجال مكافحة الاعتداء الجنسي والعنف ضد النساء والفتيات والاضاءة على مخاطر التحرش الجنسي واللفظي. كما تم التعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان لتطوير خدمات دمج الصحة الجنسية والانجابية مع خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي بحيث يتم تطوير قدرات مراكز الرعاية الصحية الاولية على تقديم هذه الخدمات للمستفيدين كافة.

18- اعتماد قوانين أو سياسات تضمن حصول النساء وضحايا العنف على الحماية والعناية الصحية والنفسية والتحويل إلى الجهات المختصة ومنها الجهات الصحية والعدلية والشرطة. توفير معلومات عن هذه القوانين أو السياسات والفئات المستهدفة والجهات المسؤولة عنها.

- إقرار القانون رقم 205 تاريخ 2020/12/30 المتعلق بتجريم التحرش الجنسي وتأهيل ضحاياه.
- إقرار تعديل قانون حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري 2020.
- وضع "الخطة الوطنية لحماية المرأة والطفل" في إطار التصديق على قانون حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري 2020.
- اطلاق خطة عمل الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة (2019-2029).

كما يتم تقديم خدمات في هذا الشأن من قبل منظمات دولية واهلية ضمن الإستجابة للالزمات.

19- اعتماد برامج أو إجراءات تضمن حصول النساء وضحايا العنف على الحماية والعناية الصحية والنفسية والتحويل إلى الجهات المختصة ومنها الجهات الصحية والعقدية والشرطة. توفير المعلومات عن هذه البرامج والفتات المستهدفة والجهات المسؤولة عنها.

أطلقت دائرة الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة العامة بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان، برنامج إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي والعناية السريرية للناجيات/ الناجين من الاغتصاب. يطبق هذا البرنامج في 11 منفذ صحي: 5 مستشفيات حكومية و 6 مراكز رعاية صحية أولية لتأمين الخدمات الطبية والنفسية للناجين. بالاضافة الى الإحالة الى منظمات تعنى بالحماية والمتابعة. كما تم تطوير خطة عمل متعددة السنوات وخطة تواصل حول الحماية من الاغتصاب وعنف الشريك الحميم، ويتم تطوير البروتوكولات الطبية الوطنية للإدارة السريرية للإغتصاب.

ويضاف الى ذلك:

خلال أزمة كورونا:

- تفعيل الخط الساخن 1745 للتبليغ عن حالات العنف الأسري من قبل المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، من خلال إطلاق الهيئة الوطنية لشؤون المرأة حملة توعية تحت عنوان "الحجر الصحي يحميك من الوباء، 1745 يحميك من العنف الأسري" بالتعاون مع المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي،

لتشجيع التبليغ عن حالات العنف الأسريّ ولمناهضة العنف ضد النساء والفتيات والابتزاز الإلكتروني، على الخط الساخن 01293293.

- أصدر النائب العام للمحكمة التمييزية تعميماً (رقم 68/ص/2020 - تاريخ 16 نيسان 2020) يرمي إلى تحسين إجراءات الملاحقة القضائية في قضايا العنف الأسري. بموجب هذه الإجراءات، طلب إلى الشرطة القضائية فتح سجلات فورية لجميع حالات العنف الأسري، ومن بينها تلك التي ليس ثمة شهود في خصوصها، ويمكن للناجيات/الناجين أن يقدمن شهادتهن عن طريق مكالمة فيديو؛ كما يمكن للموظفين القضائيين أن يأخذوا إفادات الناجيات/الناجين عن بعد.
- أصدر رئيس مجلس القضاء الأعلى تعميماً (رقم 77/2020 - تاريخ 21 نيسان 2020) يهدف إلى إضفاء الطابع الرسمي على الآلية الإلكترونية المستخدمة لقبول الشكاوى العاجلة المقدمة إلى القضاء، عن طريق البريد الإلكتروني؛ وللبت في هذه الشكاوى؛ نشرت عناوين البريد الإلكتروني للمحاكم التي تعالج قضايا العنف الأسري، لزيادة فرص وصول الناجيات/الناجين إلى العدالة.
- إرسال استمارات حول أشكال حالات العنف ضد النساء والفتيات وطبيعة هذا العنف ووقوعه والموقع الجغرافي لحصوله خلال فترة التعبئة العامة إلى المديرية العامة لقوى الأمن وإلى أبرز الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني التي تتلقى طلبات المساعدة بهذا الخصوص. تمثل هدف هذا الإجراء في الرصد الأسبوعي لمدى زيادة حالات العنف ضد النساء والفتيات في لبنان خلال فترة الحجر المنزلي المفروض لمحاربة تفشي وباء الكورونا. ونتيجة لهذه الجهود، تمت مأسسة آلية الرصد الشهرية لدى القوى الامن الداخلي للشكاوى المبلغة على الخط الساخن 1745.

بعد أزمة تفشي وباء كورونا

- تطوير معجم للتعبير المستخدمة في معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي بغية توحيد المقاربات المعتمدة من جانب سائر المتدخلين في معالجة قضايا العنف.
- إجراء دراسة مسحية للملاجئ المتوافرة لضحايا العنف الاسري.
- تطوير باروميتر لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي لمعرفة تطوّر المواقف من هذه الظاهرة.
- تمّ تنظيم جلسات توعية ل 3000 طالبة في 13 مدرسة رسمية منتشرة على الأراضي اللبنانية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي وبالشراكة مع اليونيسف، وإنتاج أفلام فيديو قصيرة حول أهمية متابعة التحصيل العلمي بالنسبة الى الفتيات وضرورة طلب المساعدة من المختصين في وزارة التربية في حال التعرّض للعنف وحول مخاطر الزواج المبكر.

- تم إنشاء المرصد الوطني للمساواة بين الجنسين في لبنان في العام 2018، بهدف تعزيز المفاهيم والمعايير الدولية لحقوق النساء وجمع البيانات وإنتاج المعلومات والتوصيات المبنية على الأدلة ووضعها بتصريف صانعي القرار، وتحديد الفجوات بين الجنسين وتحليل السياسات والقوانين من منظور المساواة بين الجنسين. ووضعت خطة عمل المرصد الوطني للمساواة بين الجنسين في لبنان (2022-2023) التي تم إعدادها بطريقة تشاورية مع مختلف الأفرقاء الوطنيين وإقرارها من قبل اللجنة التسييرية للمرصد بتاريخ 30 حزيران 2022.

- إطلاق نتائج استطلاعات الآراء في لبنان حول: "العنف ضد النساء والفتيات، والابتزاز والتحرش الإلكتروني، والتحرش الجنسي" التي تندرج ضمن باروميتر المساواة بين الجنسين في لبنان في إطار المشروع الذي تنفذه الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بالشراكة مع GIZ ضمن برنامج ممول من الحكومة الألمانية.

- إطلاق الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، حملة توعية حول أهمية اعتماد المؤسسات العامة والخاصة سياسة للوقاية والاستجابة ومعاينة التحرش الجنسي في إطار العمل بعنوان #القانون_حَدِّك، وذلك تطبيقاً لقانون التحرش الجنسي رقم 205/2020 (19 كانون الاول/ديسمبر 2022). كما أعدت أيضاً الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، بالشراكة مع الإسكوا والبنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، مشروع السياسة " للوقاية والاستجابة ومعاينة التحرش الجنسي في إطار العمل"، بهدف اعتمادها وتبنيها على نطاق وطني. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه السياسة تهدف إلى ضمان بيئة عمل آمنة، خالية من التحرش الجنسي، عن طريق إلزام المؤسسات باتخاذ تدابير تكفل الوقاية من التحرش وتضمن تطبيق الإجراءات الكفيلة بالاستجابة به إضافة إلى إنزال العقوبات بالجاني.

- تنظيم الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية لسلسلة دورات تدريبية لـ60 عامل/ة اجتماعي/ة يعملون في مراكز الخدمات الإنمائية في وزارة الشؤون الاجتماعية لبناء قدراتهم/ن في ما يتعلق بالتعامل مع السيدات والفتيات ضحايا العنف، ضمن مشروع "مكافحة العنف ضد الفتيات والنساء في لبنان والحؤول دون وقوعه"، الذي نفذته الهيئة الوطنية بالشراكة مع GIZ، وذلك في إطار برنامج "مناهضة العنف ضد النساء والفتيات في لبنان P-VAWG الممول من الحكومة الألمانية.

- الترويج للخط الساخن التابع لوزارة التربية والتعليم العالي 01722000 لتلقي الشكاوى، وإطلاق الفيديو التوعوي حوله بعنوان "مدرستي بيئة آمنة، بتحافظ على صحتي النفسية والجسدية".

20- وضع برامج تثقيفية وتوعوية مجتمعية حول حقوق الإنسان لا سيما تلك المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. توفير المعلومات عن هذه البرامج والفئات المستهدفة والجهات المسؤولة عنها.

لا تتوفر معلومات حول برامج تثقيفية وتوعوية مجتمعية حول حقوق الإنسان وتلك المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية.

21- وضع برامج أو إجراءات لمكافحة التمييز على أساس النوع الاجتماعي في مجال التعليم والعمل بسبب الحمل أو الأمومة أو العمر أو الحالة العائلية. توفير المعلومات عن هذه البرامج أو الإجراءات والفئات المستهدفة والجهات المسؤولة عنها.

لا توجد قيود قانونية تميز ضد النساء حسب الحالة العائلية أو العمر أو الحمل.

22- اعتماد أو تعديل قوانين لضمان حقوق الصحة الإنجابية للمرأة العاملة مثل إجازات الأمومة وإجازات رعاية الأطفال. توفير المعلومات عن هذه القوانين والفئات المستهدفة والجهات المسؤولة عنها.

يكرس قانون العمل اللبناني وقانون الضمان الاجتماعي إجازة مدتها 10 أسابيع مدفوعة الأجر للوضع و الأمومة.

23- اتخاذ إجراءات لمكافحة التعقيم أو الإجهاض القسريين. توفير المعلومات عن هذه الإجراءات والفئات المستهدفة والجهات المسؤولة عنها.

لا تتوفر اجراءات لمكافحة التعقيم أو الإجهاض القسريين.

24- أبرز التحديات التي واجهتها الدولة في مجال ضمان حقوق الصحة الإنجابية وتوفير خدمات الصحة الإنجابية لجميع السكان ومن ضمنهم المهاجرين واللاجئين خلال السنوات الخمس الماضية.

- التحديات المادية والانهييار الاقتصادي وتبعاته.
- الجائحات المتتالية (كورونا والكوليرا).
- هجرة عدد كبير من العاملين في القطاع الصحي وبخاصة الأطباء والممرضين.

- توجه عدد غير مسبوق من المستفيدين للحصول على خدمات الصحة الانجابية من مراكز الرعاية الصحية الأولية بسبب عدم القدرة على الوصول الى هذه الخدمات في العيادات الخاصة والمستشفيات كما في السابق.

- شح وانقطاع الأدوية والمستلزمات النسائية بسبب الوضع الاقتصادي والمالي.

25- العوامل المساعدة والفرص المتاحة التي ساهمت في تعزيز قدرة الحكومة على ضمان حقوق الصحة الإنجابية وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتوفير الخدمات لجميع السكان خلال السنوات الخمس الماضية؟

- أبرز العوامل المساعدة هي تضافر الجهود بين كافة الشركاء الدوليين والمحليين كافة لدعم المؤسسات الحكومية وبخاصة مراكز الرعاية الصحية الأولية من خلال المساهمات اللوجستية والمادية لضمان جودة خدمات الصحة الانجابية واستمراريتها.

- الهبات العينية من أدوية ومستلزمات من دول عدة.

- دعم المنظمات الدولية ووكالات الامم المتحدة لمراكز الرعاية الصحية الاولية من خلال تقديم رزم من الخدمات الاساسية وبكلفة شبه مجانية.

26- الشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام والمنظمات غير الحكومية في تحسين خدمات الصحة الجنسية والإنجابية أو تعزيز الوصول اليها. تحديد مجال الشراكات والأنشطة ذات الصلة والجهات المشاركة.

تعمل دائرة الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة العامة من خلال فريق عمل في الأفضية والمحافظات كافة ومن خلال شبكة وطنية لمراكز الرعاية الصحية الأولية، بالتعاون مع شركاء محليين ودوليين. وتنتشر مراكز الرعاية التابعة للشبكة الوطنية في جميع المناطق اللبنانية وتهدف الى خدمة السكان من جميع الفئات. وتقوم دائرة الرعاية بتوسيع دائم لنطاق التغطية عبر ضم مراكز جديدة للشبكة. وتكمن أهمية هذه المراكز في خدمتها للمناطق المحرومة والمكتظة بالنازحين. كما انه يلحظ الدور الفاعل للمؤسسات الاهلية بإقامة وإدارة هذه المراكز حيث ان 68 في المائة منها تنتمي الى مؤسسات أهلية. وتقدم هذه المراكز خدمات الصحة الإنجابية والجنسية من ضمن مختلف الخدمات المقدمة.

27- أبرز الأولويات والاتجاهات الناشئة في مجال ضمان حقوق الصحة الانجابية وخدمات الصحة الإنجابية والجنسية وتوفير الخدمات لجميع السكان خلال السنوات الخمس القادمة.

- تشجيع ودعم البحوث الأساسية لتحديد الفئات السكانية الأكثر حاجة لخدمات الصحة الإنجابية والجنسية.
- تعزيز الوعي وتلبية الإحتياجات في مجال تنظيم الأسرة لدى الأسر في المناطق الأكثر فقرا وتهميشا.
- استحداث برامج ونشاطات من أجل تشجيع الشباب على المشاركة وتحمل المسؤولية في مجال تنظيم الأسرة.
- إيلاء اهتمام خاص لحاجات المراهقين والشباب من خلال وضع سياسات وبرامج مناسبة لتلبية احتياجاتهم الصحية.

القسم السابع: التعاون الدولي والشراكة

1- آليات التعاون والتنسيق مع باقي الدول العربية وغير العربية في المجال السكاني

- اتفاقيات ثنائية بين وزارة الشؤون الاجتماعية وأطراف دولية

- التعاون الدولي في مجال خطط الإستجابة للآزمة السورية

2- التعاون مع جهات إقليمية ودولية في مجال السكان والتنمية

على سبيل المثال لا الحصر:

- المشروع العربي للنهوض بالطفولة: تنفيذ المسح اللبناني لصحة الأم والطفل بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمات الامم المتحدة.

- المشروع العربي لصحة الأسرة: تنفيذ المسح اللبناني لصحة الأسرة بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمات الامم المتحدة.

- الدعم الدولي والأوروبي للإدارة المركزية للإحصاء لتنفيذ المسوحات السكانية ومسوحات القوى العاملة

- دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان لوضع عدد من الإستراتيجيات القطاعية وخطط عملها.

- التمويل الدولي للبرنامج الوطني لدعم الاسر الاكثر فقرا.

3- أبرز القضايا ذات الصلة بالسكان والتنمية على صعيد المنطقة العربية التي يجب تكثيف التعاون الإقليمي

حولها

- توفير الدعم المالي والتقني والمؤسسي للجان/المجالس الوطنية للسكان وتعزيز قدراتها وتكثيف التعاون في ما بينها

- تطوير البرامج والمبادرات المشتركة من خلال مشاريع مشابهة للمشروع العربي للنهوض بالطفولة والمشروع العربي لصحة الأسرة

- زيادة الدعم لبناء القدرات الإقليمية والوطنية في مجال اجراء البحوث وجمع ونشر البيانات وبناء القدرات في مجال التحليل المعمق للبيانات باستخدام حزم البرمجيات

- التوسع في توفير البيانات الكمية والنوعية التي تغطي اتجاهات الهجرة وانماطها وخصائصها من خلال البحوث المتخصصة والدراسات العلمية للتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية.

4- الأولويات في مجال السكان والتنمية التي تحتاج فيها الدولة إلى دعم تقني من منظمات الأمم المتحدة.

تحديد أنشطة الدعم المطلوبة قدر الإمكان

- وضع خطة تنمية شاملة تلحظ القطاعات الاقتصادية كافة وأهداف ومؤشرات اجندة التنمية المستدامة 2030 ذات العلاقة

- ادماج قضايا السكان في إستراتيجيات وخطط التنمية والخطط القطاعية

- مراجعة وتطوير "الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية" في ضوء المستجدات والظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية

- اجراء دراسات من نوع "تقويم الوضع" تتناول أثر الأزمة المالية والإقتصادية على أوضاع الفئات الإجتماعية الأكثر هشاشة ومنها النساء الفقيرات، وريات الأسر المعيلات لأسرهن، والكبيرات بالسن، وذوات الاحتياجات الخاصة، والنازحات، واللاجئات...بهدف التعرف على احتياجاتهن الإجتماعية والصحية.

- مراجعة وتحديث الإستراتيجيات القطاعية كافة التي وضعت قبل العام 2019 في ضوء المستجدات والظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية وبعث تأخذ في الاعتبار أهداف ومؤشرات اجندة 2030

- مراجعة أنظمة الحماية الاجتماعية والصحية ونظم التقاعد المتوافرة في لبنان، والبرامج والسياسات الاجتماعية المتبعة بهدف التعرف على مدى شموليتها وآليات استدامتها وإمكانات الاعتماد عليها للإستجابة للأزمة الحالية.
- مراجعة وتطوير البرنامج الوطني لإستهداف الأسر الأكثر فقرا، وتحديث قاعدة بياناته دوريا لجعله أكثر استجابة لتلبية الإحتياجات الأكثر إلحاحًا للأسر المستهدفة، خصوصا النساء ربّات الأسر وذوات الإحتياجات الخاصة الأكثر فقرا وتهميشا.

خاتمة

لقد التزم لبنان خلال العقود الثلاثة الماضية، تحقيق برنامج عمل مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، وحقق إنجازات في مجالات عدة، منها ما يتعلق بصحة الأم والطفل، والرعاية الصحية الأولية ورعاية الصحة الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة، والتكافؤ بين الجنسين في التعليم، والوصول إلى المياه المأمونة والصرف الصحي. إلا أن هذه الإنجازات لم تكن متساوية على صعيد المناطق الجغرافية كافة، وبقي العديد من التحديات الرئيسة المتعلقة بقضايا السكان والتنمية وفي مقدمتها، التراجع المستمر في النمو الاقتصادي، انتشار الفقر، ارتفاع البطالة خاصة بين الشباب، ضعف المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة، التفاوتات التنموية بين المناطق المدنية والريفية، الإستدامة البيئية، العقبات الثقافية المستمرة أمام المساواة بين الجنسين، انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد حالت الأزمة المالية والإقتصادية المستمرة منذ العام 2019 دون إمكان التصدي لهذه التحديات ومعالجتها.

وفي هذا الإطار، تشكل خطة التنمية المستدامة (أجندة 2030) التي التزم لبنان بها، فرصة أمامه من أجل وضع خطة تنموية شاملة تلحظ القطاعات كافة، فضلا عن مراجعة الخطط والبرامج والإستراتيجيات القطاعية الموضوعة في ضوء أهداف أجندة 2030 ومؤشراتها، سعيا إلى متابعة مدى التقدم المحرز في تحقيقها والسير في ركب التنمية المستدامة.

المراجع

المراجع باللغة العربية

1-إدارة الاحصاء المركزي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، لبنان، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2009. التقرير النهائي، بيروت، كانون الاول 2010

2-إدارة الاحصاء المركزي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واقع النساء والرجال في لبنان: صورة إحصائية. بيروت 20 تشرين الاول 2021.

3-برنامج الامم المتحدة الانمائي، وزارة الشؤون الاجتماعية، الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان، أب 2008.

4-الجمهورية اللبنانية، إدارة الاحصاء المركزي، برنامج الامم المتحدة الانمائي، وزارة الشؤون الإجتماعية، منظمة العمل الدولية، الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر 2007.

5-الجمهورية اللبنانية، الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، الإستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان (2011-2021)

6-الجمهورية اللبنانية، مكتب وزير الدولة لشؤون المرأة، الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة في لبنان (2019-2029)

7-الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، الخطة الإستراتيجية لحماية المرأة والطفل في لبنان (2020-2027)

8-الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، الإستراتيجية الوطنية لكبار السن في لبنان (2020-2030)

9-الجمهورية اللبنانية، الأمم المتحدة، الأهداف الانمائية للألفية، تقرير لبنان (أيلول/سبتمبر 2003)
الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تطور خارطة احوال المعيشة
في لبنان بين عامي 1995-2004، الطبعة الاولى 2007

10-جامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية)، الجمهورية اللبنانية (وزارة الشؤون الاجتماعية، إدارة
الاحصاء المركزي)، المسح اللبناني لصحة الأسرة 2004، التقرير الرئيسي.

11-دكتورة حلا نوفل، التقرير الوطني حول قضايا السكان والتنمية في لبنان، مؤتمر القاهرة الدولي
للسكان والتنمية+ 20 (وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الامم المتحدة للسكان)، بيروت، 31 تشرين
الأول 2014.

12-الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، جامعة الدول العربية، صندوق الامم
المتحدة للسكان (UNFPA) ، المراجعة الاقليمية السادسة لمؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية في
المنطقة العربية، عشر سنوات بعد اعلان القاهرة لعام 2013، نموذج توجيهي لإعداد تقارير المراجعة
الوطنية، ص 2.

13-الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، 5-13 سبتمبر 1994

14-الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بوابة تخطيط التنمية الوطنية
العربية:

<https://andp.unescwa.org/ar/country/lbn>

15-الأمم المتحدة، لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لائحة القضايا والمسائل التي
تتعلق بتقرير لبنان الرسمي السادس حول تطبيقه لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء
سيداو، شباط 2021

16-المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام 2014، تحديات التنمية والتحويلات السكانية في عالم عربي متغير، إعلان القاهرة، المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية، 24-26 يونيو/حزيران 2013.

17-وزارة الشؤون الاجتماعية، الجمعية الوطنية لحقوق المعاق في لبنان، القانون المتعلق بحقوق الاشخاص المعوقين في لبنان، حزيران 2000.

18- وزارة الشباب والرياضة، السياسة الشبابية في لبنان، 3 نيسان 2012.

19-وزارة الشباب والرياضة، خطة عمل سياسة الشباب الوطنية:

https://lebanon.un.org/sites/default/files/2022-09/Unicef_National%20Youth%20Policy_AR_12092022.pdf

المراجع باللغة الإنكليزية

1- Central Administration of Statistics (CAS) and International Labor Organization (ILO), **Labor Force and Household Living Conditions Survey (LFHLCS) 2018-2019** Lebanon, Beirut, 2020,

2-CAS and ILO, **Lebanon follow-up Labor Force Survey** January 2022, Beirut, 2022:
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_848353.pdf

3-Central Directorate of Statistics and the World Bank, **Lebanon Multidimensional Poverty Index** (2019), March 2022 :

<http://www.cas.gov.lb/index.php/latest-news-en/249-multidimensional-poverty-index-mpi-2019-for-lebanon>

4-Hala Naufal, **Mapping/Analysing the ICPD/SDG related Interlinkage and Gaps for Selected National Policies/Strategies and their Respective Action/Operational Plans**, October 19, 2021, p. 4 (UNFPA, Beirut Office)

5-Lebanese Palestinian Dialogue Committee, Central Administration of Statistics, Palestinian Central Bureau of Statistics (2019). **The Population and Housing Census in Palestinian Camps and Gatherings -2017**. Detailed Analytical Report, Beirut, Lebanon

6-Ministry of Public Health, **Health Strategic Plan for the Medium Term 2016-2020**. Beirut, December 2016.

7-Republic of Lebanon, **Lebanon Voluntary National Review (VNR) on Sustainable Development Goals (SDGs)**, 2018.

8-The Republic of Lebanon, United Nations, **Lebanon Millennium Development Goals Report 2013-2014**.

9-UNFPA, UNICEF, UNESCO, Save the Children, UNHCR, **Situation Analysis of Youth in Lebanon Affected by the Syrian Crisis**, April 2014:
<http://www.unfpa.org.lb/Documents/Situation-Analysis-of-the-Youth-in-Lebanon-Affecte.aspx>

10-World Bank, Lebanon: **Economic and Social Assessment of the Syrian Conflict**, September 2013:
<https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/LBN-ESIA%20of%20Syrian%20Conflict-EX%20SUMMARY%20ARABIC.pdf>

11-WHO, Regional Office for the Eastern Mediterranean, Monitoring health and health system performance in the Eastern Mediterranean Region, **Core indicators and indicators on the health-related Sustainable Development Goals**, 2021

روابط الكترونية

- البنك الدولي في لبنان:

<https://www.albankaldawli.org/ar/country/lebanon/overview#:~:text=%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%B1%20%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%20%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA%20%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D9%8B,%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%AA%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A3%D8%BA%D8%B3%D8%B7%D8%B3%2F%D8%A2%D8%A8%202020>

- البنك الدولي، لبنان في حالة كساد متعمد مع عواقب غير مسبوقه على رأسماله البشري واستقراره

[ورخائه:https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/11/30/](https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/11/30/)

- تقرير مرصد الاقتصاد اللبناني (بيروت، 1 ديسمبر/كانون الأول 2020)

- تقرير مرصد الاقتصاد اللبناني، عدد ربيع 2021

- خطة لبنان للإستجابة للأزمة 2022-2023:

- <https://lebanon.un.org/ar/172232-%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86-%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-2022>

-<https://www.annahar.com/arabic/section/76/سياسة/17052022074730467>

-<https://www.annahar.com/arabic/section/76/17052022074730467>

-<https://unicbeirut.org/UN-%20UNDP-Lebanon-%20CAS>

المواقع الإلكترونية

وزارة الصحة العامة: www.moph.gov.lb

وزارة الشؤون الاجتماعية: www.mosa.gov.lb

إدارة الإحصاء المركزي: www.cas.gov.lb

الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية: www.nclw.gov.lb